فصل «تجريد الأسماء» من كتاب «لسان الميزان»
دراسة تحليلية منهجية

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فصل «تجريد الأسماء» من كتاب «لسان الميزان» دراسة تحليلية منهجية

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٦/ ٧/ ١٤٤١ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٥/ ١/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتبًا كثيرة في الرجال، ومن جملتها «لسان الميزان»، وألحق به فصلا جرّد فيه أسماء الرواة الذين ترجم لهم في «تهذيب الكمال»، وعددهم (٣٥٧٧) راويًا، وجعلهم على ثلاثة أقسام: ثقاتٌ متكلمٌ فيهم بلا حجة، ورمز لهم بـ(صح)، ومختلفٌ فيهم، والعمل على توثيقهم، ورمز لهم بـ (هـ)، وما عداهم فضعفاء. وهو تقسيم واسعٌ، لم يحدّد فيه مراتبهم التفصيلية، ولا مراده بقوله في المختلف فيهم "والعمل على توثيقه"، مما دعاني إلى دراسة هذا الفصل دراسة تحليلية لمخطوطاته لمعرفة زمن تأليفه، ودراسة رموزه، والموازنة بأحكامه في «تقريب التهذيب» على هؤلاء الرواة الذي رمز لهم بـ (هـ). وخلصت إلى جملة نتائج من أهمّها أنّه ألّف هذا الفصل قبل «تقريب التهذيب»، وأنّ النسخة المنسوبة لابن قَمَر من «لسان الميزان» هي نسخة الحافظ ابن حجر، وأنّ رمز (صح) حكم مستقلٌ منه على الرواة وليس نقلا لأحكام الذهبي، وأنّه يريد بالتوثيق لمن رمز له بـ (هـ) ما يشمل مرتبتي الصحيح والحسن، وأنّه اعتمد في الترميز للكتب التي روت للراوي على «تهذيب الكمال» ومن هنا وقع الاختلاف في بعض التراجم مع «تقريب التهذيب» والذي كان من أسبابه تغيير الحافظ ابن حجر لمنهج الترميز.

الكلمات المفتاحية: حجر . لسان . الميزان . تجريد . رمز . هـ . صح . ثقة

The chapter of “Tajreed al-Asmaa” from the book “Lisan al-Mizan” a systematic analytical study

Dr. Bakr bin Muhammad Fadlullah Al-Bukhari
Department of Sunnah and its Sciences - College Of Principles of Religion
Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:
Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani wrote many books on men, including “Lisan al-Mizan”, and he attached a chapter to it that lists the names of the narrators for whom he was spoke about them in “Tahtheeb al-Kamal”, and their number is (٣٥٥٧) a narrator, he placed them into three categories:
- trustworthy narrators who spoke about them without an excuse, and he symbol for them with a correction tag (صح).
- Narrators who are a difference between scholars of hadith about them, and the more correct to accept them, and he a symbol for them with (هـ).
- and other than them are weak.

It is an essential division, in which he did not specify their detailed ranks, nor did it mean by saying about the disputed among them “and working on documenting them“, which prompted me to study this chapter an analytical study of its manuscripts known at the time of its composition, study its symbols, and balance his provisions in “Taqreeb al-Tahtheeb” to those narrators who symbolized them with (هـ) . I concluded with a number of results, the most important of which is that he composed this chapter before “Taqreeb al-Tahtheeb”, and that the copy attributed to Ibn Qamar from “Lisan al-Mizan” is the copy of al-Hafiz Ibn Hajar, and the symbol (صح) an independent opinion from him on the narrators and not a quote from the rulings of al-Thahabi, and that he wants to document For whom he was symbolized with (هـ) what includes the two ranks of al-Sahih and al-Hasan, and that the coding for the books that narrated to the narrator was based on “Tahtheeb al-Kamal” and from here the difference occurred in some narrators with “Taqreeb al-Tahtheeb” which was one of the reasons for which Al-Hafiz Ibn Hajar changed the method of coding.

key words: Hajar. Lisan. al-Mizan. Tajreed. symbol. (هـ). (صح). trustworthy narrator

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، أما بعد

فإنّ من أكثر المتأخّرين تأليفًا في الرجال وعناية بتمييز مراتب الرواة جرحًا وتعديلًا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابيه «تقريب التهذيب» و «لسان الميزان»، اللذان جمعا تراجم رجال الكتب الستّة والمتكلّم فيهم من غيرهم، حتى باتا عمدةً لدى كثير من الباحثين.

كما أنّ للحافظ كلامًا منشرًا في مصنّفاته، قد يتفق وقد يختلف مع ما اختاره في «التقريب» و «لسان الميزان»، ومن هنا فعلى من يريد تحرير قول الحافظ في الراوي أن يجمع بين متفرّقه، ويقارن بعضه ببعض.

وبعد أن أتمّ الحافظ تأليف «لسان الميزان» ألحق به فصلًا جرّد فيه أسماء الرواة الذين ترجم لهم الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ولهم ترجمة في «تهذيب الكمال»، ليكون كالفهرس لهم، وليكون «لسان الميزان» مع فصل «تجريد الأسماء» مستوعِبَين لجميع رواة «الميزان»، وذكر في هذا الفصل (٣٥٧٧) راويًا، وجعلهم على ثلاثة أقسام: ثقاتٌ متكلمٌ فيهم بلا حجة، ورمز لهم بـ(صح)، ومختلفٌ فيهم، والعمل على توثيقهم، ورمز لهم بـ (هـ)، ومن عداهم فضعفاء.

وهذا الفصل وإن كان معروفًا لدى الباحثين إلّا أنّه لم يظهر له أثرٌ واضح في الدّراسات الحديثيّة، ولعلّ سببه خلوّه من الرموز في طبعته القديمة.

ومن هنا جاءت فكرة دراسة رموز فصل «تجريد الأسماء» من كتاب «لسان الميزان» ومنهج الحافظ فيها.

أهمية البحث:

١. أهمية فصل «تجريد الأسماء» لاشتماله على أحكام الحافظ على عدد كبير من الرواة.

٢. الحاجة إلى معرفة مراد الحافظ بالرموز التي استعملها فيه للحكم على الرواة.

٣. تحديد زمن تأليف فصل «تجريد الأسماء» لمعرفة المتقدم والمتأخر من أقوال الحافظ.

أسئلة البحث:

١. متى ألحق الحافظ فصل «تجريد الأسماء» بـ «لسان الميزان»؟

٢. أيّهما أسبق تأليفًا فصل «تجريد الأسماء» أو «تقريب التهذيب»؟

٣. هل يعدّ رمز (صح) رأيًا لابن حجر؟ أو هو رأيٌ للحافظ الذهبي؟

٤. ما مرتبة التوثيق التي قصدها الحافظ بقوله: (العمل على توثيقه)؟

٥. هل اختلف حكم ابن حجر على الرواة بين فصل «تجريد الأسماء» و «تقريب التهذيب»؟ وإذا اختلف فأيّهما المقدَّم؟

أهداف البحث:

١. إبراز عناية الحافظ بفصل «تجريد الأسماء»، ومنهجه فيه.

٢. تحديد زمن تأليف «لسان الميزان» وفصل «تجريد الأسماء» و «تقريب التهذيب» و «تهذيب التهذيب» و «هُدى السّاري».

٣. تحرير مراد الحافظ برمزي (صح) و (هـ).

إجراءات البحث:

لتحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج دقيقة، سلكت الإجراءات الآتية:

أوّلًا: إجراءات دراسة «لسان الميزان» و «تقريب التهذيب»:

١. لدقة الموضوع واعتماده على الرموز، وحاجته إلى البحث في القرائن لمعرفة تاريخ تأليف الكتابين وفصل التجريد، لزم الرجوع إلى المخطوطات، ودراسة النسختين الخطيّتين لكتاب «لسان الميزان»، وقراءة ما عليها من الحواشي والتقييدات، والمقابلة بينهما في المواضع المشكلة، والاعتماد على مصوّرة من نسخة الحافظ من «تقريب التهذيب»، وكتبت وصفًا دقيقًا لنسختي «لسان الميزان» لبيان منزلتهما وإبراز عناية الحافظ بالكتاب.

٢. اعتمدت في الإحالات إلى «لسان الميزان» على طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله، لإتقانها وتفردها بكتابة رموز الحافظ في فصل «تجريد الأسماء»، واعتمدت في الإحالة إلى «تقريب التهذيب» إلى طبعة دار ابن حزم بتحقيق محمد عوّامة لدقّتها في المحافظة على ترميز الحافظ للكتب التي أخرجت للمترجّم لهم، مع الرجوع إلى طبعة دار العاصمة بتحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، والرجوع إلى مصورة عن نسخة الحافظ في المواضع التي اختلفا فيها.

***

ثانياً: دراسة الرواة:

١. قارنت بين من رمز لهم الحافظ بـ (هـ) مع أحكامه عليهم في «تقريب التهذيب».

٢. قارنت بين رموز الكتب التي أخرجت للمترجَم لهم في فصل «التجريد» و«تقريب التهذيب»، فإن اختلفت رجعت إلى المخطوطات للتأكد من سلامة ما في المطبوع، سواء كان الاختلاف بين «لسان الميزان» و«التقريب» أو بين طبعتي «التقريب»، وتمييز ما وافق الصواب من ذلك، فإن اطرد موافقة أحدهما للصواب؛ فيمكن أن يكون هو المتأخر تأليفًا.

٣. وزّعت الرواة الذين رمز لهم الحافظ بـ (هـ) على مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها في مقدّمة «التقريب»، وحيث تجاذب الراوي أكثرُ من مرتبة وضعته في المرتبة الأساس، فمن قال فيه مثلا: ثقة رمي ببدعة، وضعته في المرتبة الثالثة، وهي من أفرد فيه لفظ التوثيق، ولم أضعه في مرتبة من رمي بالبدعة؛ لتسهيل المقارنة بين أحكامه في «التقريب» مع أحكامه عليهم في فصل «التجريد»، ومعرفة منهج الحافظ، وليس الغرض تحرير حال كل راوٍ بعينه.

٤. لما كان رمز (صح) مما استعمله الحافظان الذهبي وابن حجر في «الميزان» و«اللسان»، ولم يكن خاصًّا بفصل «التجريد»؛ لم أستقص جميع الرواة الذين رمزا لهم بـ (صح)، بل اكتفيت بالقدر الذي يفي بالمقصود.

***

تقسيمات البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها التعريف بالموضوع.

المبحث الأوّل: دراسة مخطوطتي «لسان الميزان».

المبحث الثاني: الترتيب الزمني لتأليف فصل «تجريد الأسماء» وما له به تعلق من مؤلفات الحافظ.

المبحث الثالث: دراسة رموز فصل «تجريد الأسماء»، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: دراسة رمز (صح).

المطلب الثاني: دراسة رمز (هـ).

المطلب الثالث: المطلب الثالث: الموازنة بين فصل «تجريد الأسماء» و«تقريب التهذيب» في رموز الكتب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وبعد، فهذا الجهد، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

المبحث الأوّل: دراسة مخطوطتي «لسان الميزان»

للكتاب عدد من النسخ الخطيّة[1]، ومن بينها نسختان نفيستان، إحداهما كَتب بعضها الحافظ، والأخرى قرئت عليه، وقوبلت على الأصل مرّتين، وقد اشتملتا على كثير من المعلومات الهامّة التي تكشف مراحل تأليف الكتاب، وزمانه، وفيما يأتي تعريف بهما:

أوّلا: نسخة مكتبة "لا له لي":

وتقع في جزءين، والمعروف منهما الثاني، وهو مكتوب بثلاثة خطوط، وآخرها طباق السّماع بخط مغاير. وهذه النسخة سمّاها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في وصف نسخ الكتاب بنسخة ابن قَمر اعتمادًا على أنّ آخرها . وهو فصل «تجريد الأسماء» . بخطّه، وسيظهر من خلال الدراسة أن الأمر ليس كذلك.

ناسخها:

النسخة مكتوبة بثلاثة خطوط: الأوّل لم أعرف كاتبه إلا أنّه أحد تلامذة الحافظ، فقد كتب حاشية قال فيها: (قال سيّدنا ومولانا وشيخنا شيخ الإسلام حافظ العصر لطف الله به قرأته على إبراهيم بن أحمد ...)[2]، والثاني من قبل الكنى، مع الكنى، وبداية فصل التجريد بخط الحافظ ابن حجر، والثالث وهو

(١) انظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط . الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ١٣٣٤/٢.

(٢) ل ١٨٧أ

تتمّة فصل «تجريد الأسماء» إلى آخر الكتاب بخط ابن قَمَر[1]، ثم طباق السّماع بخط مغاير، وحصل دمج بين هذه القطع الثلاث كما سيأتي شرحه في وصف النّسخة.

تاريخ نسخها:

ليس في النسخة ما يدلّ على تاريخ نسخها إلا أنّ وجود الإلحاقات فيها بخط الحافظ بحيث لا تكاد تخلو صفحة من لَحَق أو تعديل؛ يدلّ على أن تاريخ نسخها متقدّم، وأما التعديل عليها فيمتدّ إلى آخر حياة الحافظ، وقد أُلحق بها في آخرها أوّل فصل التجريد بخط الحافظ ثم أُكمل بخط ابن قَمر وكتب بعده: (علّقت هذا الفصل وفرغت منه في الثاني من شهر صفر سنة إحدى وأربعين وثمانمائة أحسن الله عاقبتها. وأسأل الله الكريم أن يحفظ شيخنا حافظ العصر المؤلّف على الإسلام والمسلمين وأن يُهلك أعداءه بمنّه وكرمه إنّه قريب مجيب.

---

(١) شمس الدين محمد بن علي بن جعفر بن مختار الشمس، أبو عبد الله القاهري الحسيني الشافعي، ويعرف بابن قَمَر، وُلد سنة ثلاث وثمانمائة أو قريبًا منها.

قال السخاوي عن علاقته بالحافظ: واشتدت عنايته بملازمته في هذا الشأن حتى حمل عنه جملة من الكتب الكبار.. وكان ضابط الأسماء عنده ... واستملى عليه ... وكتب الكثير سيّما من تصانيف شيخنا، حتى إنّه كتب «فتح الباري» مرّتين وباعهما ... وهو أحد العشرة الذين أوصى لهم شيخنا بعد موته ووصفهم بالحديث. توفي في جمادى الأولى سنة ست وسبعين وثمانمائة. (الضوء اللامع ٨/١٧٦-١٧٨)

وهو ممن حضر القراءة الأخرى للكتاب على الحافظ بقراءة تقي الدين القلقشندي كما كتبه الحافظ في آخر الجزء الأوّل من نسخة القلقشندي.

قاله وكتب محمد بن علي بن جعفر بن مختار الشهير بابن قمر الحسيني)[1]، وهذا التاريخ بعد تأليف كتاب «لسان الميزان» بأربع وثلاثين سنة.

وصف النسخة:

من يستعرض النسخة يلحظ فيها ملحوظتين بارزتين، الأولى تتعلّق بتكوينها وبنائها، والثانية تتعلق بمحتواها.

فأما التكوين:

فسبق أنّها ملفّقة من ثلاث قطع بثلاثة خطوط، وقد حصل دمج بين القطع الثلاثة حتى استحالت شيئًا واحدًا لشخص واحد، وذلك أن المجلد يستمر بخطّ أحد تلامذة الحافظ إلى آخر الأسماء، وفي آخر لوحة من الأسماء تتمة ترجمة يونس الكذوب، ويليها أوّل الكنى، وعلى حاشيتها ترجمة أبي أحمد الحاكم، فضرب الحافظ على الصفحة، وألحق تتمة ترجمة يونس الكذوب في هامش الصفحة التي قبلها، وأعاد كتابة أوّل الكنى وأدخل ترجمة أبي أحمد الحاكم في مكانها، فما كان ملحقا في الهامش كُتب في الأصل مع تغيير في العبارة.

(١) لوحة ٢١١ ب من نسخة لا له لي رقم ٦٣١، وهذا الكلام قاله كاتبه في حياة الحافظ رحمه الله تعالى.

اللوحة (ب) وفيها آخر الأسماء (انتهى المعجم) وبداية الكنى (باب الكنى) وضرب عليهما الحافظ، وفي حاشيتها ترجمة أبي أحمد الحاكم.

في اللوحة (أ) تبييض (باب الكنى) وأوله ترجمة أبي أحمد الحاكم

وحصل مثل هذا في آخر «باب الكنى» وأوّل فصل «تجريد الأسماء»، حيث استمرّ الفصل بخط الحافظ إلى إسحاق بن نجيح، فضرب على ثلثي الصفحة، وأكملت النسخة بخط ابن قَمر، مع إعادة كتابة ما ضُرب عليه مع اختلاف يسير، فكانت صورة ترجمة الإمام إسحاق بن راهويه: (إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه)، وفوق كلمة إسحاق الرموز التالية: (خ م د ت س)، ثم صارت صورتها: (إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحافظ ابن راهويه)، وكتب فوق كلمة إسحاق: (سوى ق).

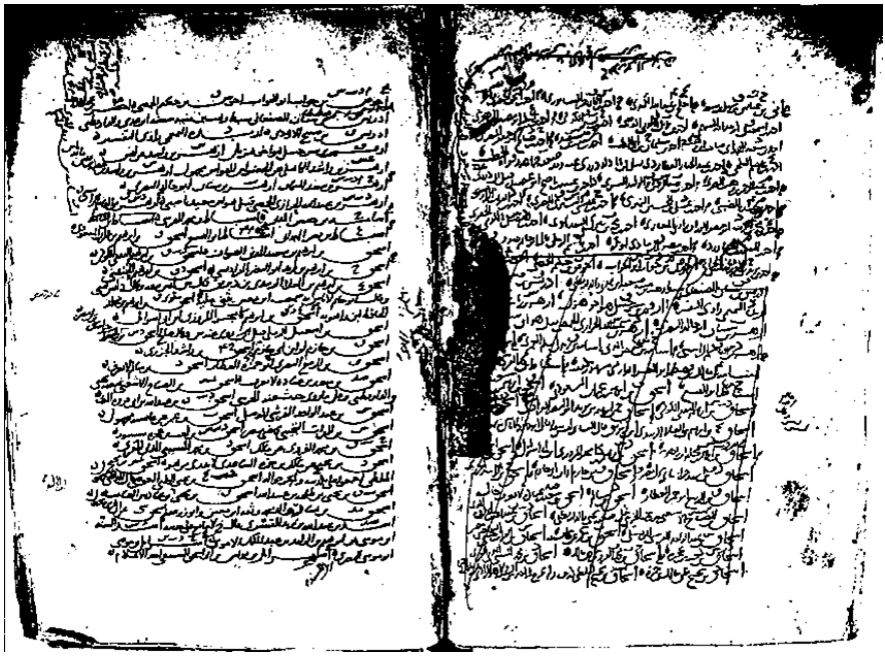

يظهر الضرب على (ب)، ثم أكملت النسخة بخط ابن قَمر، وفيها إعادة التراجم المضروب عليها

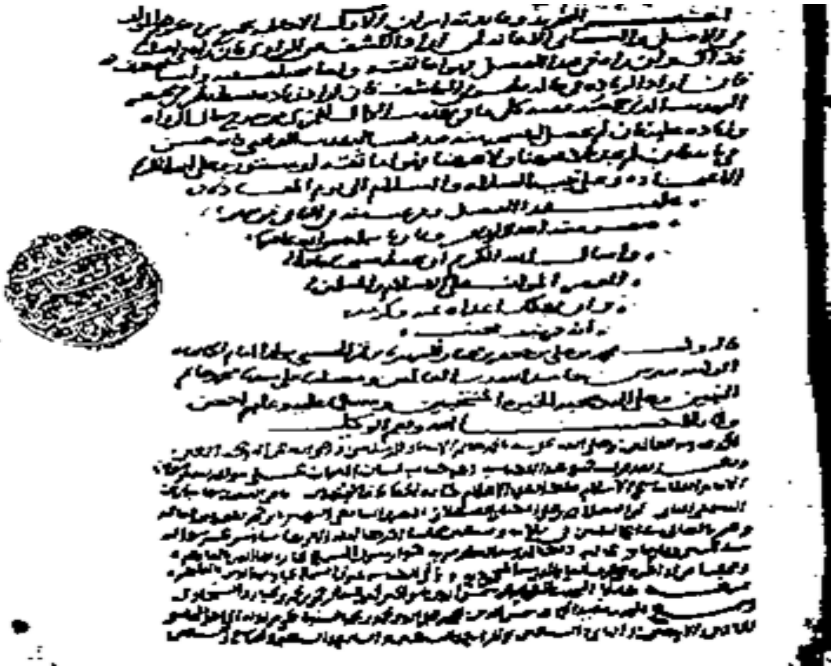

آخر النسخة وخاتمة الفصل بخط ابن قمر، وبعدها طباق السّطاع

ومن حيث المحتوى:

فتكثر في النسخة الإلحاقات، بحيث لا تكاد تخلو صفحة من إلحاقاتٍ كثيرةٍ بخط الحافظ، وفيها جزازاتٍ منثورة في أعطافها بخطّه أيضًا، حتى ليخيّل لمن ينظر فيها أنّها مسوّدة الحافظ، وفي آخرها طباق السّماع، وهذه النسخة ينطبق عليها وصف الحافظ السخاوي الذي يقول فيه عن الكتاب: (قبل أن يلحق فيه مصنّفه الكثير من التراجم المستقلة، والتتمّات التي تفوق الوصف)(١)، وهذه الزيادات الكثيرة التي نراها بخط الحافظ على النسخة توحي بأن للكتاب أكثر من مبيّضة، ولا عجب فقد بيّض الحافظ كتاب تغليق التعليق مرّتين(٢)، وهذه الأمارات توحي بأنّ هذه النسخة الملفّقة آلت إلى أن تكون نسخة الحافظ التي كان يزيد عليها إلى أن توفي، لفّقها من نسخته الأصل ونسخ بعض تلامذته، وحشّى عليها وزاد. وممّا يرجّح هذا أنّه ليس عليها علامات مقابلة أو بلاغات سماع، ولا توجد علامات التصحيح على الإلحاقات التي فيها، وفي آخرها طباق السّماع، في حين أن نسخة القلقشندي عليها البلاغات بخطّ الحافظ، وليس عليها طباق للسماع مع أنّه قرأها على الحافظ وعارضها معه، والله تعالى أعلم.

---

(١) الجواهر والدرر: ٢٦٨/١.

(٢) قال: (وقرأت بخطه [يعني الحافظ العراقي] أيضًا على الجزء الأوّل من «تغليق التعليق» لصاحب الترجمة مِنْ نسخة بخط المؤلّف، غير النسخة الشهيرة، قال: إنها المبيَّضة الثانية، رأيت منها جزءًا بمكة تاريخه سنة أربع وثمانمائة) الجواهر والدرر ٢٦٧/١.

ويمكن أن يُقال هذا تظنّن، وقد تكون نسخة ابن قَمَر وإلا لكان ضرب على آخر النسخة، والجواب عن هذا أن القيد في آخر النسخة قيد نسخ فقد، وقد كانت لابن قَمَر نسخة خاصّة به كان يسمع ويعارض بها، وليس في هذه النسخة قيود معارضة أو بلاغات سماع. وقد أشار الحافظ إلى نسخة ابن قَمَر آخرَ الجزء الثاني من نسخة تقي الدين القلقشندي حيث كتب أن ابن قَمَر سمع معه وعارض بنسخته، وذكر في خاتمة الجزء الأوّل أن ابن قَمَر لم يحضر خطبة الكتاب، وهذا يفيد أن تمّت ثلاث نسخ؛ فهل يمكن أن نجزم بأنّ هذه النسخة هي نسخة الحافظ؟

وجدت أن القلقشندي ذكر أنّه ألحق بنسخته ما ألحق الحافظ بعد المقابلة على نسخته، وأفاد هذا أمرين: الأوّل أن الحافظ زاد على الكتاب بعد مقابلته نسخة القلقشندي على نسخته، والثاني أن زيادته كانت إلحاقات أي أنّها على هامش النسخة أو على جزازات، وإذا كان الحافظ هو المصنِّف، وهو صاحب النسخة، فينبغي أن تكون الإلحاقات موجودة على النسخة بخطّه وليس عليها رمز التصحيح، فإن كان عليها رمز التصحيح فستكون نسخة أحد النسّاخ، وأمرٌ آخر وهو أنّ هذه الإلحاقات ستكون إلحاقات أيضًا على نسخة القلقشندي، وليست في أصل نصّ الكتاب، مما يستلزم المقابلة بين مواضع الإلحاق بين النسختين لمعرفة حقيقة الحال! وبعد الرجوع والمقابلة وجدت الأمر كذلك، ووجدت الإلحاقات في نسخة "لا له لي" مكتوبة بمدادين أي أنّها كتبت في زمانين مختلفين، وجميع الإلحاقات التي ألحقها القلقشندي بأخرة ملحقة في نسخة "لا له لي" بمداد واحد! وثبت بهذا أنّها نسخة الحافظ والحمد

لله، وأنّه يمكن تمييز الإلحاقات المتأخرة بعد قراءة الكتاب عليه بلون المداد، وبكونها ملحقة على هوامش نسخة القلقشندي، وفي هذا من الفائدة ما لا يخفى.

تاريخ قراءة النسخة على الحافظ:

جاء في طباق السّماع آخرَ النسخة ما نصّه: (فقد قرأتُ جميع هذا الكتاب . وهو كتاب «لسان الميزان» . على مؤلّفه سيدنا ومولانا الإمام العلامة شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام خاتمة الحفاظ والمجتهدين، قاضي القضاة شهاب الدين البيهقي الثاني، أبي الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني المصري الشافعي الشهير بابن حجر بلّغه الله آماله وختم بالصالحات أعماله، آمين في ثلاثة وتسعين مجلسًا آخرها ليلة الأربعاء سادس عشر شوال سنة خمسين وثمانمائة)، وعدّ ممن حضر السّماع: المحدّث شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي كاملا، والمحدّث محمد بن محمد السِّنباطي، والعلّامة أبو إسحاق إبراهيم بن خِضْر، والعلّامة برهان الدين البقاعي، والعلامة تقي الدين بن عبدالرحمن القلقشندي، وغيرهم من الأعلام المشهورين الذين لهم اختصاص بالحافظ، ولعلّها القراءة الأخيرة للكتاب على الحافظ رحمه الله تعالى.

ويقع هذا التاريخ بعد تاريخ قراءة القلقشندي التي انتهت بتاريخ ٨٤٩/١/١٨ هـ.

ثانيًا: نسخة مكتبة راغب باشا:

وتقع في ثلاثة أجزاء.

ناسخها:

عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل أبو الفضل بن القطب القلقشندي الأصل القاهري الشافعي، ويعرف بالتقي القلقشندي، ولد ليلة سادس رجب سنة سبع وعشرة وثمانمائة بالقاهرة ونشأ بها، وأخذ عن جماعة وقرأ على الحافظ جملة من كتبه، وممّا قرأه عليه: اللسان وتحرير المشتبه والمقدّمة وتلخيص مسند الفردوس ومناقب الشافعي وشرح النخبة، وكان يذكر أنّه أخذ عنه من بعد الثلاثين. توفي سنة في شعبان سنة إحدى وسبعين وثمانمائة. (١)

وقد قرأ الكتاب كامًلا على الحافظ وعارض ما ينسخه على أصل الحافظ .كما كتب الحافظ بيده(٢) .، وكانت قراءته ومعارضته للكتاب في أربع سنوات، وكان ينسخ ويقرأ، ولم يمهل حتى يُتمّ النسخ ثم يعرض على الحافظ، وكان ابتداء كتابة نسخته بعد القيد الذي في آخر نسخة "لا له لي" بخط ابن قَمر، فإنّه أرّخ لانتهاء نسخ الجزء الأوّل في التاسع عشر من ذي القَعدة عام خمسة وأربعين وثمانمائة، أي بعد قيد ابن قَمر بخمس سنوات تقريبًا، وكانت مدة نسخ الكتاب وعرضه ومقابلته ثلاث سنوات، ومن هنا كانت الإلحاقات في نسخته قليلة

---

(١) الضوء اللامع ٤٦/٤ -٦٨.

(٢) وأوّل بلاغ يقابلنا في النسخة في ل٧ ب بخط الحافظ: (بلغ الشيخ تقي الدين قراءة عليّ وعرضا بالأصل. ابن حجر)

حيث دخل في متنها أكثر الإلحاقات، ولم يلحق بحاشيتها سوى ما ألحقه الحافظ بعد ذلك.

وفي قسم الكنى إلحاقات بخط الحافظ، حيث كتب القلقشندي بجانب عنوان المجلد الثالث من الكتاب (الحمد لله. ليُعلم أن غالب الإلحاقات التي في الكنى بخط المؤلّف، وأن هذا الكتاب كلّه مقابَل مع مؤلّفه، وعليه خطّه في البلاغات، وقد مررت على الكتاب مرّة ثانية وألحقت فيه ما ألحقه شيخنا المؤلّف بعد مقابلتي معه، ولله الحمد).

وفي آخر النسخة كتب الحافظ أنه قرأ عليه الكتاب من أوّله إلى آخره في مجالس آخرها ٨٤٩/١/١٨ هـ، كما أنّ اسمه مقيّد في طباق السّماع المؤرّخ في ٨٥٠/١٠/١٦ هـ مع بعض الفوت له. وعلى هذا فيكون قد نسخ الكتاب وقرأه وعارضه على مؤلّفه، ثم حضر قراءة غالبه على مؤلّفه، ثم مرّ عليه مرّة ثالثة انتهى منها في ربيع الآخر سنة ٨٥٢ هـ، وألحق الزيادات التي ألحقها الحافظ بعد ذلك.

وقبل أن أفصّل الكلام على إلحاقات النسخة أذكر ما يتعلق بتاريخ نسخها وعرضها على الحافظ، فهو يعطي صورة عن الكتاب حتى اكتمل في صورته الأخيرة.

***

الجزء الأوّل:

أرّخ القلقشندي لتاريخ نسخه بقوله آخره: (وكان الفراغ من تعليقه في اليوم المبارك يوم الأحد التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام أحد شهور عام خمسة وأربعين وثمانمائة).

وكتب الحافظ في آخره: (بلغ الشيخ الفاضل المحدث الكبير البارع المفسّر تقي الدين كاتبه وصاحبه قراءة عليّ وعرضًا بالأصل في مجالس آخرها في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ست وأربعين وثمانمائة.. أحمد بن علي بن حجر الشافعي، وسمع معه ذلك الشيخ شمس الدين ابن قَمر سوى الخطبة. ابن حجر).

ثم قابل النسخة مرّة ثانية على الأصل، وكتب في آخر النسخة: (الحمد لله، مررت على الأصل مرّة ثانية، وقابلت هذه النسخة، وألحقت ما ألحقه شيخنا بعد مقابلتي معه على هوامش هذه النسخة وحرّرتها فصحّت، وكان ذلك في شهر رجب الفرد سنة إحدى وخمسين وثمانمائة من الهجرة النبوية. قاله وكتب عبد الرحمن بن القلقشندي حامدًا ومصلّيًا ومسلّمًا ومحسبلًا ومحوقلًا).

فبين تمام النَّسْخ وانتهاء العرض خمسة أشهر، ثم قابل مرّة ثانية بعد خمس سنوات.

***

الجزء الثاني:

كتب الحافظ في آخره: (ثم بلغ صاحبه وكاتبه قراءةً وعرضًا في مجالس آخرها في الثالث والعشرين من شعبان سنة سبع وأربعين وثمانمائة، وسمع معه الشيخ شمس الدين ابن قَمَر وعارضه بنسخته، قاله وكتبه أحمد بن علي بن حجر).

وكتب القلقشندي مؤرّخا للمقابلة الثانية في آخره: (ثم بلغ إلحاقًا ومقابلةً مرّةً ثانيةً بأصله، وذلك في مجالس آخرها يوم الجمعة التاسع عشر من شهر ربيع الآخر سنة اثنين وخمسين وثمانمائة)

الجزء الثالث:

أرّخ القلقشندي لنسخه بقوله: (وكان الفراغ منه بكرة يوم السبت التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام عام ثمانية وأربعين وثمانمائة).

وكتب الحافظ آخر الكتاب مع التجريد: (بلغ الشيخ تقي الدين القلقشندي صاحبه قراءة عليّ من أوّل الكتاب إلى هنا في مجالس آخرها في الثامن عشر من المحرم سنة تسع وأربعين وثمانمائة. كتب ابن حجر).

وكتب القلقشندي في أوّله: (الحمد لله. لتعلم أن غالب الإلحاقات التي في الكنى بخط المؤلّف وأن هذا الكتاب كلّه مقابل مع مؤلّفه وعليه خطّه في البلاغات، وقد مررت على الكتاب مرّة ثانية، وألحقت فيه ما ألحقه شيخنا المؤلّف بعد مقابلتي معه، ولله الحمد)، ولم يؤرّخ للمقابلة الثانية لهذا الجزء.

وخلاصة ما تقدّم:

١. امتدّ نسخ الكتاب من قبل ١٩/ ١١/ ٨٤٥هـ إلى ١٩/ ١١/ ٨٤٨ هـ.

٢. وامتدّت القراءة والعرض من قبل ٢٧/ ٤/ ٨٤٦ هـ إلى ١٨/ ١/ ٨٤٩هـ.

٣. وأمّا مروره الأخير على الأصل وإلحاق ما فيه من الزيادات فكان من قبل رجب عام ٨٥١ هـ إلى ١٩/ ٨٥٢/٤ هـ، وهو تاريخ نهاية الجزء الثاني، وأما الجزء الثالث فلم يكتب عليه شيء، وأقدّر أنه انتهى منه قبيل وفاة الحافظ؛ لأنّني لم أجد أنه ترحم عليه، ولو وافقت وفاته مقابلة الجزء الثالث لذكر ذلك أو لترحم عليه، والله أعلم.

الإلحاقات في النسخة:

يمكن أن نقسّم الإلحاقات في نسخة القلقشندي إلى قسمين:

١. قسم ألحقه الحافظ بخطّه في قسم الكنى، وهذه الإلحاقات موجودة أيضًا في نسخة "لا له لي"، ومع ذلك فبمقابلة جملة من الرواة الذين رمز لهم الحافظ برمز (هـ) تبيّن لي بعض الفروق بين النسختين.

٢. قسم ألحقه القلقشندي من نسخة الحافظ حين قابل عليها مرّة ثانية بعد انتهاء قراءة الكتاب على الحافظ، كما تقدم تفصيله، ويمكن تمييز هذه الإلحاقات بوجودها على هامش نسخته بخطه، وأما باقي إلحاقات نسخة "لا له لي" فقد دخلت في أصل نسخة القلقشندي.

وبهذا يمكن أن نعدّ نسخة القلقشندي بمنزلة المبيّضة لنسخة الحافظ.

قراءة الكتاب على الحافظ:

مما مضى يمكن أن نستخلص أن الكتاب قرئ على الحافظ مرّتين، المرّة الأولى بقراءة تقي الدين القلقشندي والتي انتهت في ٨٤٩/١/١٨ هـ، وكان الحافظ يقيّد البلاغات عليها، وبتقدير عددها يمكن أن نخلص إلى أنّ الكتاب كان يقرأ في مجلس أسبوعي مع بعض الانقطاعات اليسيرة، ويقرأ عليه في كل مجلس نحو ست صفحات.

والقراءة الثانية كانت في ثلاث وتسعين مجلسًا كان آخرها في ٨٥٠/١٠/١٦ هـ، وهذا يعني أنها ابتدأت بعد القراءة الأولى، وقرئ الكتاب في نصف المدة الأولى، وكان نصاب القراءة ضعف ما كان في العرضة الأولى، أو أنّها ابتدأت قبل انتهاء القراءة الأولى، على بُعد في هذا الاحتمال، وأنه قرئ عليه الكتاب قراءة ضبط ومقابلة مرّتين في أربع سنوات، وهذا يدلّ على عناية الحافظ بالكتاب على مدى خمسين سنة تأليفًا ومراجعة وإلحاقًا وإقراءً، فرحمه الله تعالى.

***

المبحث الثاني: الترتيب الزمني لتأليف فصل «تجريد الأسماء»، وما له به تعلق من مؤلفات الحافظ.

وأعني بها «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«لسان الميزان» و«هُدى السّاري»، واخترتها لارتباطها تأليفًا بفصل «تجريد الأسماء» «كلسان الميزان»، أو لاتصالها برأي الحافظ في الرجال المرموز لهم بـ «هـ»، ومعرفة تاريخ تأليفه هذه الكتب مفيد في تحرير رأي الحافظ في مراتب الرواة الذين اختلف قوله فيهم.

وقبل بحث الترتيب الزمني ينبغي أن نعرف منزلة هذه المؤلّفات عند الحافظ ابن حجر حيث قال: (لست راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأنّي عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحرّرها معي، سوى: شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه (١)، والتهذيب، ولسان الميزان) (٢)، وهذا الكلام يفيد أنّ باقي كتبه المتقدِّمة لم يتهيّأ له تحريرها كما حرّر هذه الكتب التي اشتغل بها مدة طويلة من الزمن، وهو يدلّ على أنّ تقدّم التأليف وتأخّره أحد أسباب المفاضلة بين مؤلّفاته، وهذا ما سيتضح من خلال العرض الآتي إن شاء الله تعالى.

ومؤلّفات الحافظ حسب ترتيبها الزمني الذي ظهر لي على النحو الآتي:

---

(١) انتهى منه في جمادى الأولى سنة ٨١٦ هـ.

(٢) الجواهر والدرر ٦٥٩/٢

أوّلًا: «لسان الميزان»:

تاريخ الفراغ من تأليفه: شهر رمضان سنة (٨٠٥ هـ)، وزاد عليه حتى (٨٥٢ هـ)

صرّح الحافظ في خاتمة «لسان الميزان» بسنة الفراغ منه، فقال: (آخر الكتاب المختصر من «الميزان» مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات. فرغت منه في شهر رمضان سنة خمس وثمانمائة بالقاهرة سوى ما ألحقته بعد ذلك، وسوى الفصل الذي جرّدته من «التهذيب» ـ وهم من ذكرهم الذهبي في «الميزان» وحذفتهم في «اللسان» ـ ليكون هذا المختصر مستوعِبًا لجميع الأسماء التي في «الميزان»، والله المستعان. الحمد لله كثيرًا وصلى الله على محمد وسلّم)(١).

وقد اطلع شيخه الحافظ أبو الفضل العراقي (ت ٨٠٦) على هذه الإبرازة الأولى بخطّ الحافظ الشهاب البوصيري، وكتب عليها: (كتاب «لسان الميزان» تأليف الحافظ المتقن الناقد الحجة شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي الشهير بابن حجر نفع الله بفوائده وأمتع بعوائده)، قال السخاوي: (وكان ذلك في حادي عشر شوال سنة خمس وثمانمائة، قبل أن يلحق فيه مصنفه الكثير من التراجم المستقلّة، والتتمّات التي تفوق الوصف)(٢)، أي أنّه اطّلع على نسخةٍ

(١) لسان الميزان ٩/٢٤٦، ولوحة ٢٣٢ أ من نسخة لا له لي.

(٢) الجواهر والدرر: ١/٢٦٨.

من الكتاب بعد انتهاء تأليفه بشهر، وهذا يدلّ على مدى احتفاء المحدثين به من وقت تأليفه.

ثمّ استمرت الزيادات والإلحاقات التي أشار إليها الحافظ إلى سنة وفاته، وكان الكتاب يُقرأ عليه ويعارض بأصله، كما تقدّم في دراسة نسختي الكتاب، وتقدّم أنّ القلقشندي قابل الكتاب مرة ثانية، وألحق بالنسخة ما زاده الحافظ بعد قراءة الكتاب ومعارضته على نسخته، فأمكن معرفة ما ألحقه الحافظ بعد ذلك بوجوده ملحقًا على هامش نسخة القلقشندي، ومن ذلك ما ألحقه بالمقدمة، وهو قول الحافظ: (ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل ابن الحسين جعله ذيلًا على «الميزان»، ذكر فيه من تُكُلّم فيه وفات صاحب «الميزان» ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب، فعلّمت على من ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة «ذ» إشارة إلى أنه من الذيل لشيخنا)، فكلّ ما زاده من الذيل فهو مما أُلحق بعد ذلك، ومنها زيادات في أثناء التراجم، أو ضرب لبعض ما ذكره فيها، وتراجم زادها من غير الذيل.

***

ثانيًا: «تهذيب التهذيب» [1]:

ابتدأ تلخيصه أوائل سنة (٨٠٧ هـ)، وانتهى منه سنة (٨٠٨ هـ)، ثم زاد عليه كثيرًا سنتي (٨٤٦، ٨٤٧ هـ).

قال الحافظ في مقدّمة «لسان الميزان»: (وقد كنت أردت نسخه [يعني «الميزان»] على وجهه، فطال عليّ، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستّة في كتبهم أو بعضهم، فلمّا ظهر لي ذلك، استخرت الله تعالى، وكتبت منه ما ليس في «تهذيب الكمال» ... فإن كان القصد بذكرهم أنّه يُعلم أنّه تُكلّم فيهم في الجملة، فتراجمهم مستوفاة في «التهذيب» [يعني تهذيب الكمال]، وقد جمعت أسماءهم، أعني من ذُكر منهم في «الميزان»، وسردتها في فصل آخِر الكتاب)[2]، ونلحظ هنّا أنّه لم يُشِر إلى «تهذيب التهذيب»، ولو كان قد انتهى من تأليفه لأحال إليه، كما يفيدنا أنّه ألّفه بعد «لسان الميزان» أي بعد سنة (٨٠٥هـ)، وقد حدّد الحافظ السخاوي تاريخ الانتهاء من تبييض الكتاب بقوله: (بُيّض، وكُتب منه نسخ، وكان انتهاء تبييضه في سنة سبع وثمانمائة)[3]، كذا قال؛ لكنّ الحافظ أرّخ لفراغه من الكتاب سنة ثمان وثمانمائة،

---

(١) وسمّاه الحافظ في مواضع: «مختصر التهذيب».

(٢) ١/١٩١-١٩٢

(٣) الجواهر والدرر ٢/٦٨٢، وقد طالع السّخاوي نسخة الحافظ، وكتب تاريخ سماعه آخر الجزء الثاني سنة ٨٥٠، وأرّخ مطالعته للكتاب آخر الجزء الثالث سنة ٨٥٤ في الصفحة التي أرّخ فيها الحافظ لانتهاء تبييض الكتاب، فلعله كتبه حفظه ولم يتهيأ له مراجع النسخة وقت الكتابة، أو أنّه ذكر تاريخ تبييض الجزءين الأولين منه، والله أعلم.

فقد كتب آخر الثالث: (وكان الفراغ من اختصاره في يوم الأربعاء تاسع جمادى الآخرة سنة ثمان وثمانمائة على يد مختصِره أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي العسقلاني الأصل ثم المصري الشافعي المذهب عفا الله تعالى عنه)[1]، وأمّا الابتداء فكان أوائلَ سنة سبع وثمانمائة، فقد كتب الحافظ في آخر الجزء الأوّل: (آخر المجلدة الأولى من «مختصر التهذيب» على يد مختصِره أحمد بن علي بن محمد بن حجر عفا الله تعالى عنه، وذلك في ثالث عشر جمادى الأولى سنة سبع وثمانمائة بالقاهرة)، وكتب آخر المجلد الثاني: (آخر المجلد الثاني من مختصر التهذيب أعان الله على إكمال التالي، فرغت منه في يوم عرفة سنة سبع وثمانمائة).

وإذا قارنّا المدة بين تبييض المجلدات، وجدنا أنّ تبييض المجلد استغرق ستة أشهر أو سبعة، وبهذا التقدير يكون ابتداء تبييض الكتاب أوّلَ سنة سبع وثمانمائة تقديرًا، واستغرق تلخيص الكتاب سنةً ونصفًا، ثم كتب أنّه زاد عليه كثيرًا سنة ست وسبع وأربعين.

وتأليف «تهذيب التهذيب» وإن كان عقب «لسان الميزان»، إلا أنّهما اشتركا بعد ذلك في التحرير والزيادة، وهذا ما يفسّر وجود بعض الإحالات إلى «تهذيب التهذيب» في ثنايا «لسان الميزان» [2].

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٩٣/١٢. طبعة دائرة المعارف العثمانية، وهو كذلك في نسخة الحافظ من «تهذيب التهذيب» ونسخة ابن قَمَر من الكتاب، وأرّخ لتمام نسخها من نسخة المؤلّف يوم الأربعاء آخر شعبان المبارك سنة خمس وثلاثين وثمانمائة.

(٢) انظر أمثلة لهذه الإحالات في مقدمة تحقيق «لسان الميزان» ١٢٢/١.

ثالثا: فصل «تجريد الأسماء»:

ألّفه بين «تهذيب التهذيب» سنة (٨٠٨)، و«تقريب التهذيب» سنة (٨٢٧).

هذا الفصل موجود في آخر نسخة "لا له لي" بخط ابن قَمر، وأرّخ للنّسخ سنة (٨٤١هـ)، والذي يظهر لي أنّه مكتوب قبل ذلك بكثير، فقد ذكر الحافظ في مقدمة «لسان الميزان» أنّه سرد في فصل «التجريد» الأسماء التي حذفها من «تهذيب الكمال»، وذكر في أوّل الفصل أنّه اعتمد في الرموز على «تهذيب الكمال»، وأنّه يترجم باختصار لمن لم يكن في «الكاشف»، ولم يُشر إلى «مختصر التهذيب»، وأمّا في آخر الفصل فذكر «تهذيب التهذيب» في قوله: (فإن أراد الزيادة في حاله نظر في «الكاشف»، فإن أراد زيادة بسط نظر في «مختصر التهذيب» الذي جمعتُه، ففيه كل ما في «تهذيب الكمال» للمزّي من شرح حال الرواة وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه «فتذهيب التهذيب» للذهبي فإنه حسن في بابه)، ولم يُشر إلى «التقريب»، ولو كان ألّفه وقتئذ لكان أولى بالإحالة إليه من «الكاشف»، وعلى هذا فيكون وقت كتابة فصل «تجريد الأسماء» بينهما. وهذا ما يفسّر وجود اختلافات في رموز الكتب بين فصل «التجريد» و«تقريب التهذيب»، حيث اعتمد في «التجريد» على «تهذيب الكمال»، وأما في «التقريب» فكان له رأي آخر في رموز بعض الرواة.[١]

(١) سيأتي الكلام عن اختلاف الرموز بينهما.

رابعا: «هُدى الساري مقدمة فتح الباري»[1]
ألّفها سنة (٨١٣).

قال الحافظ في مقدمة «انتقاض الاعتراض»: (أما بعد، فإنّي شرعت في شرح صحيح البخاري في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة بعد أن كنت خرّجت ما فيه من الأحاديث المعلّقة في كتاب سمّيته «تغليق التعليق»، وكَمُل في سنة أربع وثمانمائة في سِفر ضخم.. ثم عملت مقدّمة الشرح، فكملت في سنة ثلاث عشرة المذكورة، ومن هناك ابتدأت في الشرح) [2].

***

(١) المقدمة وإن كانت ليست مختصة بالرجال إلا أن من فصولها الهامّة (الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلا لذلك جميعه).

(٢) ١/٧.

خامسا: «تقريب التهذيب»:

ألّفه سنة (٨٢٧).

وهو ملخّص «تهذيب التهذيب»، كتب بخطّه في آخر النسخة ما نصّه: (آخر الكتاب فرغ منه ـ سوى ما أصلح منه بعدُ ـ في يوم الأربعاء رابع عشري جمادى الآخرة عام سبعة وعشرين وثمانمائة ملخِّصُه أحمد بن علي بن حجر حامدًا مصليًّا مسلّمًا).

وهو على هذا آخر مؤلّفاته في الرجال، وهو أقلّها إلحاقات وإصلاحات.

ولم يذكره الحافظ ضمن مؤلفاته التي رضيها، مع أنّ فيه ما ليس في غيره من تحرير حكم الرواة، وتحديد طبقاتهم، إلا أنّنا لا نعلم متى قال الحافظ ذلك؛ أقاله قبل تأليف «التقريب» أم بعده؟

***

المبحث الثالث: دراسة رموز فصل «تجريد الأسماء».

ذكر الحافظ في «لسان الميزان» الرواة المترجم لهم في «ميزان الاعتدال»، وزاد عليه، وأسقط مَن له رواية في الكتب الستة اكتفاء بوجود ترجمتهم في «تهذيب الكمال»، وجرّد أسماءهم في فصل ألحقه بآخر الكتاب، قال عنه: (وقد جمعت أسماءهم ـ أعني من ذُكر منهم في «الميزان» ـ وسردتها في فصل آخر الكتاب)[1]، ثم في بداية الفصل قدّم بمقدمة ذكر فيها منهجه فيه وفائدته، فقال: (فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من «الميزان» اكتفاء بذكرها في «تهذيب الكمال»، وقد جعلت لها علاماتها في «التهذيب»، ومن كتبت قبالته «صح» فهو ممّن تُكلّم فيه بلا حجة، أو صورة «هـ» فهو مُختَلف فيه والعمل على توثيقه، ومن عدا ذلك، فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائدًا على من اقتصر عليه الذهبي في «الكاشف» ذكرت ترجمته مختصرة؛ ليَنتفع بذلك من لم يَحصل له «تهذيب الكمال»، وبالله التوفيق)[2].

***

(١) لسان الميزان ١/١٩٢.

(٢) ٩/٢٤٧، وهو في طبعة المطبعة النظامية ٧/١٦٧، وكتبوا رمز (مخ) بدل رمز (هـ)، ثم لم يثبتوا رموز الرواة بعد ذلك، ولعلها لم تثبت في الأصل الخطي الذي اعتمدوا عليه.

فأفاد كلامه ما يلي:

١. في «التجريد» أسماء من ترجم لهم الحافظ الذهبي في «الميزان» وحذفهم ابن حجر من «اللسان» لوجود ترجمتهم مستوفاة في «تهذيب الكمال».

٢. اعتمد في رموز الكتب على رموز «تهذيب الكمال».

٣. ميّز الثقات المتكلَّم فيهم بلا حجة برمز «صح».

٤. ميّز المختلف فيهم، والعمل على توثيقهم برمز «هـ».

٥. من لم يرمز له بـ «صح» أو «هـ» فهو ضعيف.

٦. ترجم باختصار لمن ذكرهم الذهبي في «الميزان»، ولم يترجم لهم في «الكاشف»، ولهم ترجمة في «تهذيب الكمال».(١)

وأما فائدة هذا الفصل، فذكرها الحافظ في آخره، فقال:

(آخر التجريد، وفائدته أمران:

الأوّل: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلّف في «الأصل».

والثاني: الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوي، فإن رآه في أصلنا فذاك، وإن رآه في هذا الفصل، فهو: إمّا ثقة، وإمّا مختلف فيه، وإمّا ضعيف.

فإن أراد الزيادة في حاله نظر في «الكاشف»، فإن أراد زيادة بسط نظر في «مختصر التهذيب» الذي جمعتُه، ففيه كل ما في «تهذيب الكمال» للمزّي،

---

(١) منهم على سبيل المثال: أزهر بن راشد ذكره تمييزًا، وقال فيه: (أزهر بن راشد عن عصمة بن قيس، ما به بأس) ٩/٢٥٤ رقم ١٠٤، وهو من رجال التقريب رقم ٣٠٦، وإسحاق بن يسار أخرج له أبو داود في المراسيل، ولم يترجم له في الكاشف، فترجم له مختصرا في لسان الميزان ٩/٢٥٨ رقم ١٤٤، وهو من رجال التقريب رقم ٣٩٤.

من شرح حال الرواة وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه «فتذهيب التهذيب» للذّهبي فإنّه حسنٌ في بابه.

فإن لم يجده لا ههنا، ولا ههنا، فهو إما ثقة أو مستور).

وعلى هذا فمراتب الرواة عند الحافظ في هذا الفصل ثلاثة:

١. ثقات فيهم كلام غير مؤثّر.

٢. ثقات على الراجح، وفيهم كلام معتبر إلا أنّه لم ينزلهم إلى الضعف.

٣. ضعفاء.

وعنده أنّ من لم يكن من الرواة في «لسان الميزان» ولا في فصل «التجريد»، فهو إمّا ثقة [غير متكلَّم فيه] أو مستور؛ لأنّه لما استوعب جميع المتكلَّم فيهم على التفصيل السابق. كان من عداهم إمّا ثقة غير متكلّم فيه أو مستور.

ولا يخفى ما في هذا من التوسّع؛ فإنّ الجزم بإحاطة جميع الرواة المتكلّم فيهم صعب، بل غير واقع، كما أن قسمة الرواة إلى ثلاث مراتب فيه إجمالٌ شديد، وإن كان مفيدًا لكونه يعطي حكمًا جمليًّا على الرواة.

***

المطلب الأوّل: دراسة رمز (صح).

لم يتفرّد الحافظ باستعمال هذا الرمز بل سبقه إليه الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»، وأراد به معنًى خاصًّا، قال ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» نقلا عنه: (وقد وجدت له في أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون في الخطبة، كقوله في ترجمة أبان العطّار: إذا كتبت (صح) أوّلَ الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل)(١)، وأبانٌ ثقة من رجال الشيخين، وتُكلم في بعض حديثه، ولم يضرّه ذلك. وأما الحافظ ابن حجر فأبانَ عن مراده بـ (صح) في أوّل فصل «التجريد» بقوله: (ومن كتبت قبالته (صح) فهو ممن تُكُلّم فيه بلا حجة)(٢).

ونلحظ في كلام الحافظ أنّه نسب استعمال رمز (صح) لنفسه، ولم ينسبه للذهبي، مما يدلّ على أنّ كلّا منهما استعمل هذا الرمز، واستعمالهما له

---

(١) ١/٢٠٠، وترجمة أبان العطاء في ميزان الاعتدال في ١/١٦ غير أن هذا الكلام ليس فيها، وليس في طبعة دار الرسالة العالمية، وقد ذكر المحقّقون ١/٢٢ بعض الفروق التي وقفوا عليها بين نسخ «ميزان الاعتدال»، وما نقله الحافظ عن «ميزان الاعتدال» يدلّ على اختلاف بين نسخ «ميزان الاعتدال»، أو أنّ الذهبي ألحق بالكتاب زيادات بعد انتشار نسخه بين الناس، فإن هذا الكلام مكتوب على الحاشية قبالة الترجمة. وقد سبق الحافظَ إلى التنبيه على هذه الفائدة سبط ابن العجمي في مقدمة «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» حيث قال: (إذا قلتُ: "وصحَّح عليه"؛ فإنَّه يكونُ العملُ على توثيقه؛ كما شَرَطَه هو في حاشية «الميزان» ـ وهو كتابٌ مرقّصٌ مُطرب ـ تجاهَ ترجمةِ الشيعيِّ الجَلْدِ أبان بنِ تَغْلِب)، ونلحظ هنا اتفاقهما في العبارة التي كتبها الذهبي في الحاشية (العمل على توثيقه).

(٢) ٩/٢٤٧.

متقارب، فمعناه عن الذهبي: (العمل على توثيقه)، ومعناه عند ابن حجر: (تُكُلّم فيه بلا حجة)؛ أي أنّه ثقة، وكلمة الذهبي وإن كانت أوسع لفظًا من كلمة ابن حجر إلّا أنّها إذا فُهمت في سياق ما ذكره في المقدمة؛ أدّت إلى ما قاله الحافظ، وبيانه أنّه قال في المقدمة: (وفيه من تكُلّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقلّ تجريح، فلولا أنّ ابن عدي أو غيره من مؤلّفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أرَ من الرأي أن أحذف اسم أحدٍ ممّن له ذكر بتليينٍ مّا في كتب الأئمة المذكورين؛ خوفًا من أن يُتعقّب عليّ، لا أنّي ذكرته لضعف فيه عندي)[1]، وذكر في جملة من أوردهم في كتابه: (ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، والثقات الذين تَكلّم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه ولا إلى تضعيفه؛ لكونه تعنّت وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير)[2]، وعليه فمن رمز له بـ (صح) فهو من أمثال هؤلاء ممن تُكلّم فيه بكلام غير مؤثّر، لجلالته، أو لكونه جرحًا مردودًا، أو لغير ذلك من الأسباب، وابن حجر شرطه في الكتاب كشرط الذهبي إلا أنّه خصّ الرّمز بمن كان الكلام فيه بلا حجة، وخصّ من كان ثقة والكلام فيه بحجة برمز آخر، فكلامه أخصّ من كلام الذهبي من حيث العبارة، وأمّا من حيث الحكم فمن صَحّحا عليه فإنّه ثقة عندهما مم يصحّح حديثه.

وعلى ما سبق فالذي يظهر لي أنّ استعمال رمز (صح) في «اللسان» استعمال مستقل لابن حجر، وليس نقلا لرمز الذهبي، وقد يتفقان وقد

---

(١) ١/٢.

(٢) ١/٤٦.

يختلفان، فإن اتفقا فيقال: صحّح عليه الذهبي وابن حجر، أو صحّح عليه الذهبي ووافقه ابن حجر، ونحو ذلك.

وقد يُعترض على كونه استعمالًا مستقلًّا لابن حجر بوجوده في «لسان الميزان» ـ وهو تبع للميزان ـ وفي فصل «تجريد الأسماء»، وقد أشار في مقدمة «لسان الميزان» إلى استعمال الذهبي للرمز، فيكون ما في الفصل أسوةَ ما في «لسان الميزان»، وأمّا اختلاف الرموز بين «الميزان» و«اللسان» فسببه اختلاف نسخ «الميزان»، بدليل أنّ الحافظ نقل كلام الذهبي عن حاشية «الميزان»، ولا وجود له في نسخ «الميزان» المعروفة بين أيدينا.

وهذا اعتراض وجيه، إلّا أنّه رجّح الاستقلال عندي قرائن قويّة، فإنّني تتبعت هذا الرمز عند ابن حجر فوجدته خالف ما في «الميزان» في مواضع كثيرة، وترك التصحيح لرواة صحّح عليهم الذهبي، ولم يتطابق الرمز عندهما لا طردًا ولا عكسًا، ويصعب إحالة هذا كلّه إلى اختلاف النسخ، وأبلغ من هذا دلالةً أن الحافظ ابن حجر صحّح على رواة لم يترجم لهم الذهبي في «الميزان»، ممن زادهم ابن حجر ورمز لهم بـ (ز)، أو كانوا ممن زادهم الحافظ العراقي ورمز لهم الحافظ برمز (ذ)، ومن هؤلاء الرواة:

١. (ز صح) أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد ابن الأعرابي.[١]

٢. (ز صح) خالد بن عيسى.[٢]

---

(١) ١/٦٧٠ رقم ٨٥٧.

(٢) ٣/٣٣٢ رقم ٢٨٨٩.

٣. (ز صح) مسعود بن ناصر بن أبي زيد السجزي.(١)

٤. (ز صح) مفضل بن محمد بن إبراهيم، أبو سعيد الجندي.(٢)

٥. (ذ صح) مسلم بن عفان.(٣)

٦. (ذ صح) مسلم بن عمار.(٤)

٧. (ذ صح) مسلم بن هرمي.(٥)

٨. (ذ صح) مسلم مولى علي.(٦)

وأهمل التصحيح على رواة صحّح عليهم الذهبي، منهم:

١. (م د س صح) إسماعيل بن سُميع الكوفي الحنفي.

نقل الذهبي كلام الأئمة في توثيقه وأنّه كان مذموم الرأي، وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق تُكُلّم فيه لبدعة الخوارج. فهو من رجال مسلم ومتكلّم فيه بحجة، فذكر ابن حجر رموزه وأسقط التصحيح؛ إلا أنّه لم يرمز له بـ (هـ) أيضًا.(٧)

٢. (صح) أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو بكر القطيعي.

---

(١) ٨/٤٧ رقم ٧٦٩٨.

(٢) ٨/١٤٠ رقم ٧٨٩٠.

(٣) ٨/٥٣ رقم ٧٧١٣.

(٤) ٨/٥٤ رقم ٧٧١٤.

(٥) ٨/٥٦ رقم ٧٧٢١.

(٦) ٨/٥٧ رقم ٧٧٢٥.

(٧) ميزان الاعتدال ١/٢٣٠، وفصل تجريد الأسماء ٩/٢٦٠ رقم ١٧٥، والتقريب رقم ٤٥٢.

ونقل الذهبي قول ابن الفرات أنه خرف في آخر عمره حتى كان لا يعرف شيئًا مما يُقرأ عليه. قال الذهبي: فهذا القول غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه، مات في آخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وله خمس وتسعون سنة.

وأسقط ابن حجر التصحيح وتعقَّب الذهبيَّ بقوله: وإنكار الذهبي على ابن الفرات عجيب، فإنه لم ينفرد بذلك ... إلخ.(١)

٣. (٤ صح) أشعث بن عبد الله الحُدّاني.

ونقل الذهبي أن العقيلي ذكره في الضعفاء، وقال: في حديثه وهم. ثم تعقبه فقال: قول العقيلي: "في حديثه وهم" ليس بمسلّم إليه، وأنا أتعجّب كيف لم يخرّج له البخاري ومسلم.

وذكره ابن حجر فصل «تجريد الأسماء»، ونقل تعجّب الذهبي، ولم يصحّح عليه ولم يرمز له بـ (هـ)، وكان يلزمه أحدهما، وقال عنه في «التقريب»: صدوق.(٢)

٤. (٤ صح) أشعث بن عبد الملك الحُمْراني.

قال الذهبي: إنما أوردته لذكر ابن عدي له في «كامله»، ثم إنّه ما ذكر في حقه شيئًا يدلّ على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبدا. نعم ما أخرجا له في الصحيحين، فكان ماذا؟!

---

(١) ميزان الاعتدال ١/١١٧، ولسان الميزان ١/٤١٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٢٥٥، ولسان الميزان ٩/٢٦٢، والتقريب ٥٢٧.

وذكره ابن حجر في فصل «تجريد الأسماء» ورمز له: خت ٤. وقال عنه في «التقريب»: ثقة فقيه.(١) وكان يلزمه أن يصحّح عليه أو أن يرمز له بـ (هـ) على القاعدة.

وهذه الأمثلة من أدلّ ما يكون على أن ابن حجر لم يكن ناقلاً للرّمز عن الذهبي دون موافقة منه على ذلك، وأنّ ما اتفقا على التصحيح عليه؛ فهو اجتهاد منسوب إليهما جميعًا، والله تعالى أعلم.

وتتميمًا للفائدة واستكمالًا لاحتمالات التوافق والاختلاف في الرمز بينهما، فممّن صحّح عليهم الحافظ في «اللسان»، ولم يصّحح عليهم الذهبي:

١. إبراهيم بن سويد الصيرفي الكوفي.(٢)

٢. إسحاق بن يسار، والد ابن إسحاق.

قال ابن حجر: في «الميزان» أن الدارقطني قال: لا يحتج به. وثّقه ابن معين وأبو زرعة.(٣) ويفهم من هذا أنّه يتعقّب الذهبي في تضعيفه له تبعًا للدارقطني، فذكر من وثّقه وصحّح عليه.

٣. حاشد بن عبد الله البخاري نقل الذهبي عن أبي أحمد الحاكم أنّه قال: فيه نظر. وتعقّبه ابن حجر بأنّه لم يرَ لحاشد بن عبد الله ذكرًا في تاريخ بخارى، وإنما فيه حاشد بن إسماعيل، وصحّح عليه.(٤)

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٥٦/١، ولسان الميزان ٢٦٢/٩، والتقريب ٥٣١.

(٢) ميزان الاعتدال ٧٥/١، ولسان الميزان ٢٤٩/٩.

(٣) ميزان الاعتدال ٢٠٩/١، ولسان الميزان ٢٥٨/٩.

(٤) ميزان الاعتدال ٤١٠/١، ولسان الميزان ٥٣٥/٢.

٤. الحسين بن علي المصري الفرّاء.(١)

٥. محمد بن خالد المخزومي.(٢)

٦. مهنا بن يحيى الشامي، صاحب الإمام أحمد.(٣)

٧. يزيد بن صالح اليشكري النيسابوري.(٤)

وممّن صحّح عليهم في فصل «تجريد الأسماء»، ولم يصحّح عليهم الذهبي:

١. أبان بن إسحاق المدني.(٥)

٢. أبان بن صمعة.(٦)

٣. أبان بن عبد الله البجلي.(٧)

٤. إبراهيم بن جرير البجلي.(٨)

٥. داود بن نُصير الطائي.(٩)

***

(١) ميزان الاعتدال،١/٤٩٦ ولسان الميزان ٣/١٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/١٠٦، ولسان الميزان ٧/١١٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/٣٩٤، ولسان الميزان ٨/١٨٣.

(٤) ميزان الاعتدال٥/١٦٠، ولسان الميزان ٨/٤٩٨.

(٥) ميزان الاعتدال ١/٤٩، ولسان الميزان ٩/٢٤٨.

(٦) ميزان الاعتدال ١/٥١، ولسان الميزان ٩/٢٤٨.

(٧) ميزان الاعتدال ١/٥٢، ولسان الميزان ٩/٢٤٨.

(٨) ميزان الاعتدال ١/٦٦، ولسان الميزان ٩/٢٤٩.

(٩) ميزان الاعتدال ٢/٢١، ولسان الميزان ٩/٢٩٨.

المطلب الثاني: دراسة رمز (هـ).

استعمل الحافظ هذا الرمز في (٢٥٦) راويًا حسب المطبوع[١]، وتقدّم أن من رمز له الحافظ بـ (صح) فالعمل على توثيقه، ولكونه من رجال «الميزان» فهو متكلَّم فيه ضرورةً، لكن الكلام فيه بلا حجة، وأمّا من رمز له بـ (هـ) فهو ممن تُكلّم فيه بحجة، وفيه اختلاف مؤثّر إلا أنّ العمل على توثيقه، فيكون أنزلَ مرتبةً ممن رمز له بـ (صح).

والراوي إذا كان مختلفًا فيه اختلافًا مؤثّرًا، فالغالب أنّه سيكون من أصحاب المرتبتين الرابعة أو الخامسة من مراتب الحافظ في «التقريب»، وهم من وُصف «بصدوق» وما ألحق بها، وقد يكون من غيرهما حسب قوة الاختلاف فيه. ولكن هل يصحّ أن يقال في مثل هؤلاء الرواة المختلف فيهم إنّ العمل على توثيقهم هكذا بإطلاق؟ وهل يصحّ هذا الافتراض على الرواة الذين رمز لهم بـ (هـ)؟

للجواب عن هذين السؤالين نحتاج إلى معرفة مراتب من رمز لهم بهذا الرمز أوّلا، ثمَّ نستخلص مراد الحافظ بالتوثيق.

---

(١) يوجد اختلاف بين نسختي لسان الميزان في رموز بعض الرواة، كما وقعت أوهام يسيرة في قراءة بعضها، ومن ذلك:

. إبراهيم بن عبد الله بن قُريم: رمز له الحافظ بخطّه (هـ)، ويليه: إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي: لم يرمز له بـ (هـ)، وألحق القلقشندي الرمز في الحاشية، فألحقت في المطبوع بالجمحي وهي لابن قُريم.

. وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي: رمز له الحافظ: (د ت سي)، وهو الموافق لتهذيب الكمال، وعند القلقشندي: (د ت س)، وهو خطأ.

وللوصول إلى هذه النتيجة وزّعت الرواة على مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ في مقدمة «تقريب التهذيب»، فكانوا على النحو الآتي:

المرتبة الثانية: من أكّد توثيقه بأفعل أو تكرير الصفة.

وعددهم أربعة رواة.

(ع) عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس. قال عنه في «التقريب»: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.(١)

(خ د) علي بن الجعد الجوهري البغدادي. قال عنه في «التقريب»: ثقة ثبت، رمي بالتشيع.(٢)

(ع) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري. قال عنه في «التقريب»: ثقة حافظ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ.(٣)

(ع) يزيد بن إبراهيم التُسْتَري، أبو سعيد. قال عنه في «التقريب»: ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين.(٤)

***

(١) لسان الميزان برقم ١٩٠٧، والتقريب برقم ٤٦٧٣.

(٢) لسان الميزان برقم ١٩٣٤، والتقريب برقم ٤٦٩٨.

(٣) لسان الميزان برقم ٢٦٣٢، والتقريب برقم٦٥٧٥.

(٤) لسان الميزان برقم ٣٠٩٣، والتقريب برقم٧٦٨٤.

المرتبة الثالثة: من قال فيهم: "ثقة" ونحوه من الألفاظ.

وعددهم (٥٦) راويًا، ولكثرتهم فسأكتفي بذكر أمثلة منهم:(١)

(د ت ق) عبد الله بن بَحِير بن رَيْسان، أبو وائل القاص. قال عنه في «التقريب»: وثقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان.(٢)

(بخ ٤) حارثة بن مُضرِّب العبدي الكوفي. قال في «التقريب»: ثقة ... غلط من نقل عن ابن المديني أنه تركه.(٣)

(بخ ٤) راشد بن سعد المَقْرَئي، الحمصي. قال عنه في «التقريب»: ثقة كثير الإرسال.(٤)

(خت مق ٤) سفيان بن حسين بن حسن الواسطي. قال عنه في «التقريب»: ثقة في غير الزهري باتفاقهم.(٥)

---

(١) أرقام من اندرج من الرواة في هذه المرتبة:٤٥، ٣١٤٧، ١٠٠، ٤٢٢، ٧٢٥، ٧٦٠، عقب ٣٣٩٧، ٨٩٤، ٩١٦، ٩٣٤، ١٠٠٠، ١١٩٧، ١٢٤٦، ١١٣، ١٣٣٨، ٣٢٦٤، ١٣٦٧، ١٤٠٦، ١٤٧٧، عقب ٣٢٦٦، ١٥٢٩، ١٥٧٣، ١٥٩١، ٤٠٤، ١٤٩، ١٦٤٨، ١٦٨٩، ١٨٢٥، ١٨٤٥، ١٨٢٩، ١٨٧٣، ١٨٧٨، ١٩٦٤، ١٩٣١، ٢٠١٠، ٢١١٧، ٢٢٣٠، عقب ٣٢٨٨، ٢٣٦٠، ٢٣٩٤، ٢٧٤٢، ٢٧٨٩، ٢٩٥٢، ٢٩٨٦، ٣٠٠٨، ٣٠٥١، ٣١١٦، ٣١١٤، ٣١٦٦، ٣١٨٧، ٣٢٢٨، ٣٣٠٥، ٣٣٤٦، عقب ٣٤٠٦، ٣٨٩.

(٢) لسان الميزان عقب الترجمة رقم ٣٤١٣، والتقريب برقم ٣٢٢٢

(٣) لسان الميزان برقم ٤٢٢، والتقريب برقم ١٠٦٣.

(٤) لسان الميزان برقم ٧٦٠، والتقريب برقم ١٨٥٤.

(٥) لسان الميزان برقم ١٠٠٠، والتقريب برقم ٢٤٣٧.

(م) عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي. قال عنه في «التقريب»: ثقة.(١)

المرتبة الرابعة: من قاله فيهم: صدوق، لا بأس به، ليس به بأس.

وعددهم (٦٥) راويًا، ومن أمثلتهم:(٢)

(د ت سي ق) حجاج بن دينار الواسطي. قال عنه في «التقريب»: لا بأس به، وله ذكر في مقدمة مسلم.(٣)

(بخ م ٤) حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي. قال عنه في «التقريب»: فقيه صدوق له أوهام، ... ورمي بالإرجاء.(٤)

---

(١) لسان الميزان برقم ١٣٣٨، والتقريب برقم ٣٢٧٠.

(٢) أرقام من اندرج من الرواة في هذه المرتبة: ٤٤٢، ٦٠٦، ٣٨٣، ٢٩، ٨٣٨، ٩٣١، ٩٩٨، ١٠٠٣، ٥٣، ١١٤٩، ٦٨، ١٢٣٩، ١٠٩، ١٢٩٩، ١٤٠٨، ١٥٣٧، ١٥٥٨، ١٥٩٣، ١٦٩٢، ١٧٥٨، ١٧٧٥، ١٨٣٠، ٧٧، ١٨٩٢، ١٩٨٢، ١٩٩٧، ٢٠٨٥، ٧٦، ٢٢٠٠، ٢٢١٥، ٢٣٠٦، عقب ٣٣٦٣، ٢٣٥٥، ٢٥٠١، ٢٥٦٧، ٢٥٤، ٢٣٣٠، ٣٢٦٣، ٢٦٠٨، ٢٧٨٤، عقب ٣٢٢٨، ٢٧٧٩، عقب ٣٢٩٠، عقب ٣٩٣٣، ٢٨٩٦، ٣٠١٧، ٣٠٣٩، ٣٠٤١، ٣٠٤٣، ٣٠٤٩، ٣٠٥٥، ٣١٠٣، ٣١٣٤، ٣١٣٦، ٣١٣٥، ٣١٥٦، ٣١٣، ٣٢١٣، ٣٢٠٦، ٣٢٩١، ٣٦١، ٨٨، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩.

(٣) لسان الميزان برقم ٤٤٢، والتقريب برقم١١٢٥، وعلى هذا فليس هو من رجال مسلم، والذكر الذي أشار إليه ما جاء في مقدمة صحيح مسلم: باب في أن الإسناد من الدين ١٢/١، في قول عبد الله بن المبارك: إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطيّ.

(٤) لسان الميزان برقم ٦٠٦، والتقريب برقم١٥٠٠.

(م ت س) سُعير بن الخِمْس التميمي. قال عنه في «التقريب»: صدوق، له عند مسلم حديث واحد في " الوسوسة ".(١)

(مق ع)(٢) سفيان بن عقبة السوائي الكوفي، أخو قبيصة. قال عنه في «التقريب»: صدوق.(٣)

(خ ت ق) عباد بن يعقوب الرواجِني، أبو سعيد الكوفي. قال عنه في «التقريب»: صدوق رافضي. حديثه في البخاري مقرون. بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك.(٤)

(خ مقرونا م مد ت س ق) يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيّة الخزاعي الكوفي. قال عنه في «التقريب»: صدوق له أفراد.(٥)

***

(١) لسان الميزان برقم ٩٩٨، والتقريب برقم ٢٤٣٢.

(٢) كذا في المطبوع، وسيأتي التنبيه على ما فيه حيث إنه لا يجتمع أن يعطى رمز مسلم في المقدمة مع الجماعة.

(٣) لسان الميزان برقم ١٠٠٣، والتقريب برقم ٢٤٤٩.

(٤) لسان الميزان برقم ١٢٩٩، والتقريب برقم ٣١٣٥، وهو من شيوخ الإمام البخاري، روى له حديثا واحدًا ح ٧٥٣٤ قرنه بسليمان بن حرب، حديث: (أي الأعمال أفضل).

(٥) لسان الميزان برقم ٣٠٥٥، والتقريب برقم ٥٧٩٨، وله في صحيح البخاري حديث واحد ح ٧٣٣٧ عن إسحاق ـ هو ابن راهويه ـ: أخبرنا عيسى وابن إدريس وابن أبي غَنيّة.

المرتبة الخامسة: من قال فيهم: صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، تغير بأخرة، من رمي ببدعة.

وعددهم (١١٨) راويًا، ومن أمثلتهم:(١)

(بخ م د ت س) الوليد بن عبد الله بن جُميع الزهري المكي. قال عنه في «التقريب»: صدوق يهم، ورمي بالتشيع. (٢)

(ت) أحمد بن محمد بن نِيزَك بن حبيب البغدادي، أبو جعفر الطوسي. قال عنه في «التقريب»: صدوق في حفظه شيء. (٣)

---

(١) أرقام من اندرج من الرواة في هذه المرتبة: ٢٩٧٩، ٨٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤٣١، ٤٨٧، ٩٤، ٧٣، ٦٣١، ٦٦٦، عقب ٣٢٢٢، عقب ٣١٩٨، ٧٦٦، ٧٧٩، ٨٩٦، ٩١٣، ٩٤٨، ٩٥٤، ٩٧٧، ١٠٣٣، ٤٩، ١٠٧٠، ١٠٨٣، ١٠١٢، ١١٢١، ١١٣١، ١١٣٢، ١٠٩٨، عقب ٣٣٠٣، ٩٥، ١٢١٥، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٧٤، ١٢٨٣، ١١١، ١٣٧٩، عقب ٣١٠٠، ١٣٩٣، ١٣٩٧، ١٤١٣، عقب ٣٢٦٥، عقب ٣٣٥٦، ١٥٦٩، ١٥٧٧، ١٥٧٩، ١٥٩٦، ١٦١٤، ١٦٤٤، ١٧٠٦، ١٧٥٤، ١٨١٤، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٧٥، ١٦١، ١٨٧٤، ١٨٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٠٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥٥، ١٩٨١، ٢٠٣٠، ٢٠٩٣، عقب ٣٤٠٦، ٢٢١٦، ٢٢٢٢، ، ٢٢٣٨، ٢٢٦١، ٢٢٩٢، ٢٣٨٤، ٢٤٠٧، ٢٤٣٣، ٢٤٣٠، ٢٢٩، ٢٤٥٩، ٢٤٨٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٧، ٢٥٧٠، ٢٦١٦، ٢٦٢٠، ٢٦٢٩، ٢٦٦٠، ٢٦٨١، ٨١، ٢٦١٥، ٢٧٢٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٦، ٢٨٠٣، ٢٩٣، ٢٩١٧، ٢٩٢٧، ٣٠٠٩، ٣٠١٤، ٣٠٣٤، ٣٠٦٥، ٣٠٧٣، ٣٠٧٢، ٣٠٨٩، ٣١٣١، ٣١٢٩، ٣١٥١، ٣١٧٧، ٣١٧٩.

(٢) لسان الميزان برقم ٢٩٧٩، والتقريب برقم ٧٤٣٢.

(٣) لسان الميزان برقم ٨٩، والتقريب برقم ١٠١.

(خت م د ت) الحارث بن عبيد الإيادي أبو قدامة البصري. قال عنه في «التقريب»: صدوق يخطئ.(١)

(خ ت ق) أحمد بن بشير المخزومي، أبو بكر الكوفي. قال عنه في «التقريب»: صدوق له أوهام.(٢)

(خت م ٤) سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري. قال عنه في «التقريب»: صدوق سيئ الحفظ.(٣)

(مق٤) سليمان بن موسى الأموي الدمشقي الأشدق. قال عنه في «التقريب»: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل.(٤)

(خ د ت ق) سنان بن ربيعة الباهلي البصري. قال عنه في «التقريب»: صدوق فيه لين، أخرج له البخاري مقرونًا.(٥)

---

(١) لسان الميزان برقم ٤١٠، والتقريب برقم ١٠٣٣.

(٢) لسان الميزان برقم ٧٣، والتقريب برقم ١٣.

(٣) لسان الميزان برقم ٩١٣، والتقريب برقم ٢٢٣٧.

(٤) لسان الميزان برقم ١٠٧٠، والتقريب برقم ٢٦١٦، وأخرج له مسلم في المقدمة عن طاوس، قوله ١١/١، وفي الصحيح أيضًا في كتاب البيوع، في كراء الأرض ح ١٥٤٣.

(٥) لسان الميزان برقم ١٠٨٣، والتقريب برقم ٢٦٣٩، وأخرج له البخاري حديثًا واحدًا في كتاب الأطعمة: باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ح ٥٤٥٠ قرنه حماد بن زيد بالجعد أبي عثمان ومحمد بن سيرين.

(خت م ٤) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي. قال عنه في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيرًا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع.(١)

المرتبة السادسة: من قال فيهم: مقبول.

وعددهم (٦) رواة، هم:

(م تم س) شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي الكوفي.

قال فيه الذهبي: وُثِّق، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يتابع عليه، له في مسلم حديث واحد.(٢)

(بخ س) عمير بن إسحاق أبو محمد مولى بني هاشم.

قال فيه الذهبي: ليّنه ابن معين وقوّاه غيره.(٣) وأخرج له الحاكم وابن حبان.

(٤) أبو الأحوص، مولى بني ليث أو غفار.(٤)

(س) توبة، أبو صدقة الأنصاري مولى أنس البصري.

قال فيه الذهبي: لم يُتكلّم فيه. وقال في «الميزان»: ثقة روى عنه شعبة. وقال ابن حجر معلّقًا على قول الذهبي: يعني وروايته عنه توثيق له.(٥)

---

(١) لسان الميزان برقم ١١٣١، والتقريب برقم ٢٧٨٧، وعلّق له البخاري في موضع واحد في الجنائز: باب فضل من مات له ولد فاحتسب ح ١٢٤٩.

(٢) لسان الميزان برقم ١١٣٧، والتقريب برقم ٢٨٠٣، والكاشف ٢٢٩١، وله في مسلم حديثان، أحدهما في الجنائز ح ٩٢٧ في تعذيب الميت بالبكاء عليه، والآخر في ذكر الدجال ح ٢٩٣٤.

(٣) لسان الميزان برقم ٢١٣٤، والتقريب برقم ٥١٧٩، والكاشف ٤٢٨٢.

(٤) لسان الميزان برقم ٣١٩١، والتقريب برقم ٧٩٢٦.

(٥) لسان الميزان برقم ٣٢٤، والتقريب برقم ٨٠٩، والكاشف ٦٣٠، وميزان الاعتدال ١/٣٣٥، وتهذيب التهذيب ١/٢٦١.

(عخ ٤) ثعلبة بن عِبَاد العبدي البصري.[١]

أخرج له ابن خزيمة وابن حبان.

(س) جابان. غير منسوب.

قال أبو حاتم: شيخ.[٢] وأخرج له ابن حبان.

المرتبة السابعة: من قال فيهم: مستور أو مجهول الحال.

ولم يندرج في هذه المرتبة أحد من الرواة.

المرتبة الثامنة: من قال فيه: ضعيف. وألحقتُ بها: لين الحديث، ليس بالقوي.

وعددهم (٦) رواة، هم:

(٤) سُهيل ابن أبي حزم مهران القُطَعي، أبو بكر البصري.

قال عنه في «التقريب»: ضعيف.[٣]

(م د ت ق) عباد بن أبي صالح السمان المدني.

قال عنه في «التقريب»: لين الحديث. وسمّاه الذهبي: عبد الله، وقال فيه: مختلف في توثيقه، وحديثه حسن.[٤]

(بخ د س ق) عبيد الله بن عبدالرحمن بن عبد الله التيمي.

---

(١) لسان الميزان برقم ٣٣٨، والتقريب برقم ٨٤٣.

(٢) لسان الميزان برقم ٣٤٩، والتقريب برقم ٨٦٣، والجرح والتعديل ٥٤٦/٢، ونقل ابن حجر عن الذهبي أنه قال: لا يُدرى من هو. وعن أبي حاتم أنه قال فيه: ليس بحجة.

(٣) لسان الميزان برقم ١٠٩٣، والتقريب برقم ٢٦٧٢.

(٤) لسان الميزان برقم ١٢٨٦، والتقريب برقم ٣٣٩٠، والكاشف برقم ٢٧٨٢.

قال عنه في «التقريب»: ليس بالقوي.[1] وأخرج له ابن خزيمة والحاكم وابن حبان والضياء في المختارة.

(بخ م ٤) علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري.

قال عنه في «التقريب»: ضعيف. وقال فيه الذهبي: أحد الحفاظ وليس بالثبت.[2]

(م ت ق) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي الرفاعي.

قال عنه في «التقريب»: ليس بالقوي .. وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأنّ البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه.[3]

قلت: هو من شيوخ البخاري كما ذكر ابن عدي، وله في «الصحيح» حديث واحد كما ذكر الخطيب البغدادي، وهو: ح ٣٦٧٨ حدثني محمد بن يزيد الكوفي: حدثنا أبو الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عروة بن الزبير، قال: سألت عبد الله بن عمرو عن أشدّ ما صنع المشركون برسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث.

---

(١) لسان الميزان برقم ١٧٧٤، والتقريب برقم ٤٣١٤.

(٢) لسان الميزان برقم ١٩٤٣، والتقريب برقم ٤٧٣٤، والكاشف برقم ٣٩١٦.

(٣) لسان الميزان برقم ٢٦٠٥، والتقريب برقم ٦٤٠٢.

لكن اختلفوا في المراد بمحمد بن يزيد هل هو البزاز أو العجلي الكوفي أو هما واحد؟[1] ولعلّ هذا هو السبب في تقوية الحافظ له لاحتمال أن يكون من رواة الصحيح، والله أعلم.

(م ٤) مصعب بن شيبة بن جبير العبدري المكي الحجبي.

قال في «التقريب»: لين الحديث. وقال الذهبي: فيه ضعف.[2]

المرتبة التاسعة: من قال فيهم: مجهول.

ولم يندرج في هذه المرتبة أحد من الرواة.

المرتبة العاشرة: من قال فيهم: متروك، متروك الحديث، واهي الحديث، ساقط.

وفيها راوٍ واحد، هو:

(ت ق) أشعث بن سعيد البصري، أبو الربيع السمان.

قال في «التقريب»: متروك.[3]

المرتبة الحادية عشرة:

لم يندرج فيها أحد من الرواة.

المرتبة الثانية عشرة:

لم يندرج فيها أحد من الرواة.

---

(١) انظر: التعديل والتجريح للباجي ٦٨٨/٢، وكلام الحافظ ابن حجر عند شرح الحديث في فتح الباري.

(٢) لسان الميزان برقم ٢٦٧٣، والتقريب برقم ٦٦٩١، والكاشف برقم ٥٤٦٥.

(٣) لسان الميزان برقم ٢٠١، والتقريب برقم ٥٢٣.

وخلاصة توزيع الرواة على المراتب على النحو الآتي:

المرتبة	ألفاظها	عدد الرواة
٢	المؤكد بأفعل أو تكرير الصفة	٤
٣	ثقة، ونحوها	٥٦
٤	صدوق، لا بأس به، ليس به بأس	٦٥
٥	صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، تغير بأخرة، من رمي ببدعة	١١٨
٦	مقبول	٦
٧	مستور، مجهول الحال	لا يوجد
٨	ضعيف وألحقتُ بها: لين الحديث، ليس بالقوي	٦
٩	مجهول	لا يوجد
١٠	متروك، متروك الحديث، واهي الحديث، ساقط	١
١١		لا يوجد
١٢		لا يوجد
المجموع		٢٥٦ راويًا

وبعد هذا العرض لمراتب من رمز لهم الحافظ بـ (هـ) يتأكد أنّ غالب المختلف فيهم والعمل على توثيقهم عند الحافظ من أصحاب المراتب الثالثة والرابعة والخامسة، وهذه المراتب ممن يحسّن الحافظ حديثهم لعدم تمام ضبطهم، وعليه فيكون مراده بكون العمل على توثيقهم مطلق التوثيق، وإذا أدخلنا معهم أصحاب المرتبة السادسة، فجميع هؤلاء ضمن مراتب التعديل عنده، ومن المستبعد جدّا أن يريد بكون العمل على توثيقهم أنّهم ثقات بإطلاق قد بلغوا تمام الضبط؛ وإلا للزم منه أن يكونوا أعلى مرتبة ممن تُكُلّم فيهم بلا حجة أو أنّهم مثلهم سواء.

ومطلق التوثيق وصف جامع لمن يقبل حديثه سواء كان ثقة أو صدوقًا على اختلاف مراتبهما، وهو استعمال جرى عليه المحدِّثون قبل استقرار

الاصطلاح، فذكروا في «الصحيح» نوعي الصحيح والحسن الاصطلاحيّان، ويؤيّد هذا أن غالب هؤلاء الرواة لهم رواية في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، ورمز لهم الحافظ برمز البخاري ومسلم أو أحدهما، أو أخرج لهم غيرهما ممن ألّف في الصحيح، وقد نبّهت على هذا في مواضعه عند ذكر رواة المرتبتين السادسة والثامنة، فإن هذه الصفة تنطبق على غالبهم، وإذا ثبت هذا فيهم فمن كان فوقهم فهو من باب أولى.(١)

بقي أن الحافظ رمز بـ (هـ) لسبعة رواة وضعهم في المرتبتين الثامنة والعاشرة، وهما من مراتب الجرح، ستة منهم ضعفاء، والسابع متروك، وتوجيه هذا أن أصحاب المرتبة الثامنة تمكن تقوية أحاديثهم عند بعض المحدِّثين حيث أخرج لهم من ألّف في الصحيح كما نبّهت عليه عند سرد أسمائهم، أو يحمل على أنّه تغيّر رأي الحافظ فيهم بعد ذلك، فأنزلهم إلى مراتب الجرح، وإذا حملنا هذا على اختلاف الاجتهاد فعددهم قليل، ونسبتهم ٢,٧٪ لا تؤثر على الغالب الذين انطبقت عليهم النتيجة، ونسبتهم ٩٧,٣٪، والذي أميل أليه الاحتمال الثاني، وهو تغيّر الاجتهاد، فقد وجدت أنّه تغيّر اجتهاده أيضًا في الرواة الذين لم يرمز لم بشيء ـ وهم على القاعدة ضعفاء ـ ورفعهم في «التقريب» إلى مرتبة الثقة أو الصدوق، ومن أمثلتهم:

(خ ت س) بشر بن شعيب بن أبي حمزة.

قال في «التقريب»: ثقة.

---

(١) وكنت قد سردت أسماء جميع الرواة ومن أخرج لهم ممن ألّف في الصحيح تفصيلا، ثم رأيت الاقتصار على أمثلة منهم خشية الإطالة.

ولم ينقل في «التهذيب» عن أحد أنّه جرحه، إنما اختلفوا في طريقة تحمّله من أبيه.(١)

(بخ (٢) م د ت س) إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي.

قال في «التقريب»: صدوق يهم.

وهو مختلف فيه، وأخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقال فيه أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه. ووثقه الدارقطني.(٣)

(خ د س) إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي.

قال في «التقريب»: صدوق ضعيف الحفظ.

وهو مختلف فيه، وأخرج له البخاري وابن حبان والحاكم.(٤)

وخلاصة ما سبق:

أن رمز (هـ) يفيد حكمًا إجماليًّا على الراوي، وأمّا مرتبته التفصيلية عند الحافظ فتؤخذ من «تقريب التهذيب» لتأخّره تأليفًا، وذلك أنّه يشير إلى أنّ الراوي ضمن مراتب من يقبل حديثه لذاته أو لغيره، وغالبهم ممن أخرج له من ألّف في الصحيح.

ومراتب الرواة عند الحافظ في فصل «تجريد الأسماء» إجمالا ثلاثة:

أ. ثقات متفق عليهم أو متكلم فيهم بلا حجة.

ب. مختلف فيهم، وكان الراجح قبول حديثهم احتجاجًا أو اعتبارًا.

---

(١) التقريب ٦٨٨، والتهذيب ١/٢٢٨.

(٢) كذا عند القلقشندي، وبخط الحافظ ـ وأسقط س ـ وفي تهذيب الكمال والتقريب (خ)، وهو الصحيح، فقد أخرج له البخاري في الصحيح.

(٣) التقريب ٢٧٤، والتهذيب ١/٩٥.

(٤) التقريب ٢٠٤، والتهذيب ١/٧٤.

واندرج فيهما من مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ في مقدمة «التقريب» المراتبُ من الثانية وحتى السادسة من المراتب الثنتي عشرة.

ج. ضعفاء على اختلاف مراتبهم، أي أنّ الأصل في حديثهم الضعف، وقد يتقوّى بعضهم بالمتابعة.

واندرج فيها من مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ في مقدمة «التقريب» المراتبُ الستة الأخيرة، وهم المجهولون فمن دونه.

***

المطلب الثالث: الموازنة بين فصل «تجريد الأسماء» و«تقريب التهذيب» في رموز الكتب.

وأقصد بها الرموز التي يشير بها الحافظ إلى الكتب التي أخرجت للمترجَم لهم، والذي يدعو إلى دراستها وجود بعض الاختلافات بين فصل «التجريد» و«التقريب»، ودراستها يمكن أن يرجِّح تقدم أحدهما على الآخر تأليفًا، أو على أنّه الأرجح عند الاختلاف؛ إن أمعن أحدهما في موافقة «تهذيب الكمال» أو مخالفته، وقد عُلم مما سبق أنّ الحافظ سرد في هذا الفصل أسماء من ترجم لهم في «تهذيب الكمال»، أي أنه تبعٌ له في رموزه، وأما «التقريب» فاعتمد فيه على «تهذيب التهذيب» كما يُعلم من مقدمة الكتاب.

وقد قارنت بين رموز رواةِ البحث وهم (٢٥٦) راويًا، فوجدتها اختلفت في (١٧) راويًا حسب المطبوع، ثم اقتضت الدراسة الرجوع إلى النسختين الخطيّتين لتكون المقارنة دقيقة، مع مقارنة كلٍ منهما بأصله الذي اعتمد عليه، وكانت المقارنة باعتبار ما تفرّد به أحدهما، وباعتبار ما أصاب فيه من ذلك أو أخطأ، وبعد المراجعة والمقارنة كانت النتائج على النحو التالي[1]:

(١) وبعد مراجعة مخطوطتي التجريد، ومخطوط التقريب تبيّن أنّ الاختلاف وقع أحيانًا بسبب الخطأ في قراءة المخطوط أو التغيير المتعمّد لما في المخطوط، فمن الأوّل ما وقع في ترجمة أبي الجهضم موسى بن سالم حيث رمز له في «التجريد»: (ع)، والصحيح: (٤)، وهما متقاربان في الرسم خاصة إذا كان التصوير ضعيفًا. ومن الثاني ما وقع في طبعة أبي الأشبال للتقريب حيث كان يغيّر رموزه لتوافق ما في تهذيب الكمال، ولم أُدخل هذين النوعين في المقارنة.

أوّلًا: ما كان الصواب فيه مع ما في فصل «تجريد الأسماء»:

وعددهم (٤) رواة، وهم:

١. (بخ د س ق) عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله التيمي.

وكذا رُمز له أيضًا في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (ر س ق)[١].

٢. (ع) عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني.

وكذا رمز له أيضًا في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (م ٤)، [٢] وذكر الحافظ المزي في ترجمته حديثين - ح ٤٩٢٠، ٥٢٨٦ - رواهما البخاري عن "عطاء" مهملًا، وقال: روى له البخاري حديثين لم ينسبه في واحد منهما، والظاهر أنه اعتقد أنه عطاء بن أبي رباح. يعني أنّه الخراساني، واستعظم أن يخفى مثل هذا على البخاري.

وذكر الحافظ ابن حجر الخلاف في تعيين عطاء عند شرح ح ٤٩٢٠، وقوّى أن يكون الحديث من رواية عطاء بن أبي رباح والخراساني جميعًا، وعلى هذا فالأمر محتمل، وعلى ما قرّره في الشرح يكون ما في «التجريد» أرجح.

٣. (م ت ق) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي الرفاعي.

---

(١) تهذيب الكمال١٩/٨٤، وتهذيب التهذيب٣/١٧، والتقريب ٤٣١٤ وفي ط. أبي الأشبال غيّر الرموز لتوافق تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال ١٢/٩٢، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢/١١١، والتقريب ٤٦٠٠.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (م د ق).[1]

٤. (بخ م مد ت س ق) يحيى بن محمد بن قيس المحاربي الضرير.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال»، وأسقط في «تهذيب التهذيب» رمز (م) لكنّه نقل في ترجمته قول العقيلي: لا يحتج به، وحديثه عند مسلم في المتابعات. وأمّا في «التقريب» فجعل الرمز لأبي داود في السنن لا في المراسيل،[2] والصحيح الأول.

***

(١) تهذيب الكمال ٢٤/٢٧، وتهذيب التهذيب٣/٧٣٥، والتقريب ٦٤٠٢ وفي ط. أبي الأشبال غيّر الرموز لتوافق تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال ٥٢٤/٣١، وتهذيب التهذيب ٣٨٦/٤، والتقريب ٧٦٣٩ وفي ط. أبي الأشبال غيّر الرموز لتوافق تهذيب الكمال.

ثانيًا: ما كان الصواب فيه مع ما في «تقريب التهذيب»:

وعددهم (٤) رواة، وهم:

١. (مق ٤) سليمان بن موسى الأموي الدمشقي الأشدق.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (م ٤)،[١] وهو الصواب فإنّ له رواية لخبر مقطوع في المقدمة: باب في أنّ الإسناد من الدين ١/١١، وآخر مرفوع في البيوع، في كراء الأرض ح ١٥٣٦.

٢. (م مد ت س) شداد بن سعيد، أبو طلحة الراسبي البصري.

تفرّد بالرّمز وخالف أصله، ورمزه في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«التقريب»: (م صد ت س)، ولم أقف له على رواية في المراسيل، فلعلّ (مد) مصحّفة من (صد).[٢]

٣. (سي ق) المغيرة بن أبي الحُر الكندي الكوفي.

وهو موافق لما في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، ورمز له في «التقريب» (س ق)،[٣]وهو الصحيح.

٤. (د ت) يعلى بن شداد بن أوس الأنصاري.

تفرّد بالرمز وخالف أصله، ورمزه في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«التقريب» (د ق)،[٤] وهو الصحيح.

---

(١) تهذيب الكمال ٩٢/١٢، وتهذيب التهذيب ٤/ ١١١/٢، والتقريب ٢٦١٦ وفي ط. أبي الأشبال غيّر الرموز لتوافق تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال ١٠٦/٢٠، وتهذيب التهذيب ١٥٥/٢، وفيه (م ٤) والذي في المخطوط (ع)، والتقريب ٢٧٥٥.

(٣) تهذيب الكمال ٣٥٤/٢٨، وتهذيب التهذيب ١٣٢/٤، والتقريب ٦٨٣٢.

(٤) تهذيب الكمال ٣٨٧/٣٢، وتهذيب التهذيب ٤٥٠/٤، والتقريب ٧٨٤٣.

ثالثًا: ما أصابا فيه جميعًا:

حيث كان لكلٍّ منهما وجهه، وهم (٩) رواة:

١. (بخ م د س ق) سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أبوعبد الله المدني.

تفرّدت به نسخة راغب باشا (بخ م د س ق) . وعليها المطبوع .، وفي نسخة لا له لي (م د س ق)، وفي «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«التقريب» (عخ م د س ق)،[١] وكلاهما صحيح، فله رواية في «الأدب المفرد» و«خلق أفعال العباد».

٢. (مق ٤)[٢] سفيان بن عقبة السوائي الكوفي، أخو قبيصة.

كذا في نسخة راغب باشا وفاقًا لـ «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وفي نسخة لا له لي (٤)، وفي «التقريب»[٣] (م ٤)، وله رواية في مقدمة مسلم مقرونًا بأخيه في "باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار وقول الأئمة في ذلك" عن حسن الحلواني، حدثنا أبو يحيى الحماني، حدثنا قبيصة، وأخوه، أنّهما سمعا الجراح بن مليح. ورواة المقدمة أدرجهم الحافظ في «التقريب» ضمن رمز الصحيح، فكان يرمز لهم (م)[٤].

٣. (م) عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي.

---

(١) تهذيب الكمال ٥٢٨/١٠، وتهذيب التهذيب ٣٠/٢، والتقريب ٢٣٥٠.

(٢) في المطبوع (مق ع)، وهو تصحيف من ٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٧٤/١١، وتهذيب التهذيب٥٨/٢، والتقريب ٢٤٤٩.

(٤) انظر مقدمة تحقيق تقريب التهذيب ص ٦٨، ٦٩.

وفي «التقريب» (م س)[1]، وفي «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» ذكرا أنه له حديثًا في «صحيح مسلم» وآخر في «خصائص علي رضي الله عنه»، ورمزا له (م ص)[2]، ويلاحظ هنا أن كلًا منهما خالف أصله، ووجه صواب ما في «التجريد» أنّه ليست له رواية في «المجتبى»، ووجه صواب ما في «التقريب» أنّ روايته في «خصائص علي رضي الله عنه» وهو من جملة «السنن» كما نبّه إليه ابن حجر في مقدمة «التهذيب»، وهذا ما سنراه في عدد من التراجم حيث كان يغيّر رمز «عمل اليوم والليلة» إلى رمز «السنن».[3]

٤. (د ت سي ق) حجاج بن دينار الواسطي.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (٤)،[4] ولكون «عمل اليوم والليلة» من «السنن» رمز له (س)

٥. (د ص) موسى بن قيس الحضرمي الفراء، يلقب عصفور الجنة.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (د س)، لكون «خصائص علي رضي الله عنه» من «السنن».[5]

٦. (ص ق) أبو صادق الأزدي الكوفي.

---

(١) رقم ٣٢٧٠ وفي ط. أبي الأشبال غيّرها لتوافق ما في تهذيب الكمال.

(٢) تهذيب الكمال ٤٠٦/١٤، وتهذيب التهذيب ٣١٩/٢.

(٣) انظر مقدمة تحقيق تقريب التهذيب ص ٦٨.

(٤) تهذيب الكمال ٤٣٥/٥، وتهذيب التهذيب ٣٥٨/١، والتقريب ١١٢٥ وفي ط. أبي الأشبال غيّرها لتوافق ما في تهذيب الكمال.

(٥) تهذيب الكمال ١٣٤/٢٩، وتهذيب التهذيب١٨٦/٤، والتقريب ٧٠٠٣.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (س ق)، لكون «خصائص علي رضي الله عنه» من «السنن».[١]

٧. (د ت ص) أبو عبد الله الجدلي، اسمه عبد، أو عبد الرحمن بن عبد.

وفاقًا لما في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، ورمز له في «التقريب» (د ت س)،[٢] إلا أنّه رمز له في نسخة نسخة لا له لي (د س)، وفي راغب باشا (د ت س)، وله رواية عند «أبي داود» و«الترمذي»، وأمّا روايته في «خصائص علي رضي الله عنه» فداخلة في السنن كما تقدم.

٨. (خت مق ٤) سفيان بن حسين بن حسن الواسطي.

وكذا رمز له في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، وتفرّد في «التقريب» فرمز له (خت م ٤)،[٣] وروى له مسلم خبرًا مقطوعًا في مقدمة مسلم: "باب النهي عن الحديث بكل ما سمع" رقم ٥، إلا أنّ الحافظ أدرج رمز (مق) في رمز (م).

٩. (م د ت ق) أبو الودّاك جبر بن نَوف الهَمْداني البِكَالي.

---

(١) تهذيب الكمال ٤١٢/٣٣، وتهذيب التهذيب ٥٣٨/٤ وجاء فيه (س ق) وهو خطأ مخالف لما في نسخة الحافظ من التهذيب، والتقريب ٨١٦٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤/٣٤، وتهذيب التهذيب ٥٤٧/٤، والتقريب ٨٢٠٧ وفي ط. أبي الأشبال غيّرها لتوافق ما في تهذيب الكمال.

(٣) تهذيب الكمال ١٣٩/١١، وتهذيب التهذيب٢/٥٤، والتقريب ٢٤٣٧.

كذا نسخة لا له لي، وهو موافق لما في «تهذيب الكمال»، وفي نسخة راغب باشا ـ وعليها المطبوع ـ رقم له (م د ت س ق) مكتوب بعضها بالحمرة وبعضها بالسّواد، وهذا يشير إلى أنّ بعضها ألحق بعد ذلك أثناء المقابلة، وهو موافق لما في «تهذيب التهذيب» و«التقريب» حيث رمز له فيهما (م د ت س ق)[1]، وكتبت الرموز هكذا منثورة ولم يرقم عليه (م ٤).

وعليه فكلٌّ منهما تبع أصله، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته أنّ حديثه في «السنن الكبرى» في الحدود وغيرها ولم يرقم له المزي. يعني أن رمز (س) للنسائي في «الكبرى»، ولم يرقم له (س) في «تهذيب الكمال» لكون روايته ليست في «المجتبى».

وعلى هذا فلم يطّرد الصواب مع أحدهما، إلا أن فصل «التجريد» كان أكثر موافقةً لأصله من «التقريب»، ومن أسباب عدم موافقة «التقريب» لأصله تغيير الحافظ منهج الترميز للرجال، وهو قرينة تؤيّد أنّ الحافظ ألّفه بعد «التجريد»، فإنّ العادة جرت أنّ المؤلِّف يتبع غيره، ثم يستقل برأيه، لا أنّه يستقل برأيه ثم يعود لمتابعة غيره، والله تعالى أعلم.

***

(١) تهذيب الكمال ٤/٤٩٥، وتهذيب التهذيب ١/٢٩٠، والتقريب ٨٩٤.

الخاتمة:

وبعد، فأحمد الله تعالى حمدًا يكافئ نعمه، ويوافي مزيده، على إتمام البحث على وجهٍ أرجو أن يكون نافعًا لمطالعه، والذي خلصت فيه إلى عدّة نتائج من أهمّها:

١. أن نسخة مكتبة "لا له لي" من «لسان الميزان» هي نسخة الحافظ ابن حجر التي كان يُلحق عليها الزيادات إلى سنة وفاته.

٢. يمكن تمييز ما ألحقه الحافظ على «لسان الميزان» بأمرين: الأول: وجوده ملحقًا على هامش نسخة القلقشندي، والثاني: كتابته في نسخة الحافظ بمداد مغاير للإلحاقات الأخرى في الكتاب.

٣. ترتيب مؤلفات الحافظ ابن حجر التي لها تعلّق برواة الكتب الستة على النحو التالي: لسان الميزان (٨٠٥)، ثم تهذيب التهذيب (٨٠٨)، ثم فصل تجريد الأسماء (بين ٨٠٨ – ٨٢٧)، ثم مقدّمة شرح البخاري (٨١٣)، ثم تقريب التهذيب (٨٢٧)، سوى ما ألحقه بها بعد انتهاء التأليف.

٤. أقسام الرواة في فصل «تجريد الأسماء» إجمالا على ثلاثه: ثقة، ومختلف فيه، وضعيف.

٥. من لم يكن من الرواة في «لسان الميزان» ولا في فصل «تجريد الأسماء»، فهو عند الحافظ: إمّا ثقة أو مستور.

٦. ميّز الحافظ الثقات المتكلَّم فيهم بلا حجة برمز «صح»، وذكرت الأدلّة على أنّه حكم مستقلّ منه على الرواة، وليس نقلا لرمز الحافظ الذهبي من

«ميزان الاعتدال»، وعليه فما اتفقا عليه يقال فيه: صحّح له الذهبي ووافقه ابن حجر.

٧. استعمل الحافظ رمز «هـ» في (٢٥٦) راويًا، وهم المختلف فيهم، والعمل على توثيقهم، ويريد بالتوثيق مطلق الثقة، وهم من يقبل حديثهم ويصحّح لهم أو يحسّن، وغالبهم ممن أُخرج له في شيء من الكتب المؤلفة في الصحيح، وغالبهم من أصحاب المرتبتين الرابعة والخامسة من مراتبه في «تقريب التهذيب».

٨. اختلفت رموز الكتب بين فصل «تجريد الأسماء» و«تقريب التهذيب» في (١٧) راويًا، كان سبب الاختلاف في (٩) منهم تغيير الحافظ لمنهج الترميز في «التقريب»، والبقية كان الصواب فيهم مناصفة بين الكتابين، وكثرة المخالفة في «التقريب» قرينة على تأخّر تأليفه عن فصل «تجريد الأسماء».

ثم إنّني أوصي بدراسة رموز الكتب التي يذكرها المترجمون للرواة، وسبب الاختلاف الذي يقع بينهم فيه، فقد يكون مردّه إلى اختلافهم في القاعدة المتبعة كأن يكون الراوي ممن روى له أصحاب الصحيح مقرونا أو متابعة فقط، أو ورد في بعض روايات الكتاب، ونحو هذه من الاعتبارات العلمية.

هذا والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

قائمة المراجع:

١. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي المالكي، تحقيق أ.د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط١، ١٤٠٦.

٢. تقريب التهذيب لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، تاريخ ـ تيمور ٥٣٣. وتحقيق محمد عوّامة، دار ابن حزم، بيروت، ط١ من الإخراج الجديد، ١٤٢٠. وتحقيق أبي الأشبال صغير الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢١.

٣. التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خيل الحلبي، منشور ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية.

٤. تهذيب التهذيب لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصورة عن نسخة بخط الحافظ ابن حجر. مكتبة با يزيد، تركيا. وتحقيق عادل مرشد وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١.

٥. الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥.

٦. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس بعد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩.

٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تصوير دار الجيل، بيروت.

٨. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ـ الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، مؤسسة آل البيت، الأردنّ، ١٩٩٢م

٩. لسان الميزان لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصورة عن نسخة مكتبة "لا له لي" رقم ٦٣١، ومصورة عن نسخة مكتبة راغب باشا ٣٤٧، وتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٣.
١٠. ميزان الاعتدال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد رضوان العرقسوسي ومحمد بركات، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط ١، ١٤٣٠. تحقيق علي محمد البجاوي، تصوير دار المعرفة، بيروت.

***